إطار مقترح لتفعيل دور مراقبى الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى فى ضوء معايير التقارير الدولية IFRS

" دراسة ميدانية "

د. منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة بالسويس
جامعة السويس

أولاً :المقدمة وطبيعة المشكلة:-

يعد التحفظ المحاسبى[١] Accounting Conservatism من أهم نظريات ومبادئ المحاسبة، ومن المفاهيم الأساسية التى قامت عليها نظرية المحاسبة منذ العديد من السنوات .

كما يعد التحفظ المحاسبى أحد أهم خصائص المعلومة المحاسبية ،والذى يمثل مصدر ثقة فى مصداقية التقارير المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية.

وتتضح مدى أهمية الثقة فى المعلومة المحاسبية ، عند الربط بين الأزمة المالية العالمية وما تبعها من انهيار للعديد من الشركات الأمريكية[٢] ، وممارسات "المحاسبة الإبداعية "[٣] التى مارسها مديرو تلك الشركات فى إدارة الأرباح والتى نتج عنها العديد من المعلومات المحاسبية المضللة ، مما أفقد الثقة فى المعلومة المحاسبية التى يتم الحصول عليها من التقارير المالية، بل والأكثر من ذلك الى فقد الثقة فى التقارير المالية ككل.

---

(١) يعد مصطلح التحفظ المحاسبى مرادفًا لمصطلح الحيطة والحذر الذى استخدمه المحاسبون الأوائل حال إعداد القوائم المالية فى ضوء حالة عدم التأكد التى يواجهها المحاسبين.

(٢) ارتبطت الأزمة المالية العالمية بانهيار فى سوق العقارات الأمريكية ، الذى تبعه العديد من الانهيارات للعديد من المصارف فى العديد من دول العالم ،وانهيار العديد من الشركات لعل اشهرها "انرون" ، حيث ارجع البعض تلك الانهيارات الى إساءة استخدام المبادئ المحاسبية .

(٣) سيرد شرح تفصيلى للمحاسبة الإبداعية ومفهومها فى المبحث الثالث.

الأمر الذى دفع إلى العمل على زيادة درجة التحفظ المحاسبى عند إعداد التقارير المالية للتغلب على الممارسات والتجاوزات المحاسبية التى تتم باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية ، ولاستعادة الثقة فى التقارير المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية .

مما دعا بالمنظمات المهنية أن تولى أهمية كبرى للتحفظ المحاسبى، وقد انقسمت تلك المنظمات ما بين مؤيد ومعارض للتحفظ المحاسبى.

حيث شهد التحفظ المحاسبى معارضة من جانب كلا من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حيث أصدرا فى عام ٢٠٠٦ المشروع المشترك للإطار الفكرى للمحاسبة المالية والذى يوضح أن التحفظ المحاسبى يؤدى إلى وجود نوع من التحيز فى المعلومات المحاسبية التى تتضمنها القوائم المالية مما يؤدى الى التعارض مع بعض الخصائص الأساسية لجودة تلك المعلومات وأهمها الحيادية ، القابلية للمقارنة والتمثيل الصادق والعادل، مما يخفض من القيمة الملائمة للمعلومة المحاسبية .

على الجانب الآخر، تبنت العديد من المنظمات فى العديد من معاييرها التى أصدرتها التحفظ المحاسبى ، حيث جاء فى معيار المحاسبة الدولى الأول " الإفصاح عن السياسات المحاسبية " "بأنه إذا كانت نتائج الصفقات غير مؤكدة فإنه يجب تطبيق التحفظ عند إعداد القوائم المالية على ألا يكون ذلك مبررا لتكوين احتياطيات سرية "، كذلك فان المعيار الثالث الصادر عن لجنة معايير المحاسبة فى بريطانيا يقر بأنه فى حالة وجود تعارض بين أساس الاستحقاق وخاصية التحفظ عند تطبيق مبدأ المقابلة فأنه يجب الأخذ بالتحفظ المحاسبى ، كما أولت معايير التقارير الدولية IFRS اهتمام خاص بالتحفظ المحاسبى حيث أثر الالتزام بتلك المعايير فى العديد من الدول الى زيادة درجة التحفظ المحاسبى المعمول بها فى تلك الدول .

وبالرغم من أهمية التحفظ المحاسبى، إلا إن الأخذ به وتنفيذه يواجه بالعديد من

الصعوبات ، لعل أهمها الظروف الاقتصادية والبيئة القانونية ، حيث نجد انه فى ظل وجود الركود الاقتصادي يكون هناك تخوف دائم من جانب المديرين لإظهار الأخبار السيئة ، لأن حساسية المستثمرون تجاه الأخبار السيئة تكون أكبر بكثير من الأخبار الجيدة ، وكذلك نتيجة اهتمام المديرون بتسجيل معاملاتهم بالقيمة العادلة ، كان هناك سعى دائم من جانب المديرين لزيادة ممارسات المحاسبة الإبداعية والقضاء على التحفظ المحاسبى ، خاصة فى ظل عدم وجود إلزام قانونى يردع المديرين خوفا من العقاب لعدم تطبيق حدود التحفظ المحاسبى الواجب مراعاتها.

ولذلك يجب العمل على توفير الآليات التى تساعد على تطبيق التحفظ المحاسبى وتتغلب على الصعوبات السابقة ، ولعل من أهم تلك الآليات "مراقب الحسابات " لما له من دور هام فى توفير المصداقية اللازمة للبيانات المالية، من خلال اكتشاف التلاعب فى التقارير المالية وإلزام المديرون بحد مناسب من التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية ، يساعده فى أداء ذلك التزامه بمعايير التقارير الدولية IFRS والتى تلعب دور هام فى زيادة درجة التحفظ المحاسبى فى الدول الملتزمة بتلك المعايير .

بالإضافة إلى بعض الآليات الأخرى التى تخدم مراقب الحسابات فى أداء هذه المهمة الموكولة إليه والتى منها حوكمة الشركات ، لجان المراجعة .

ومن هنا تتلخص مشكلة البحث فى التساؤل حول مدى إمكانية اقتراح إطار لتفعيل دور مراقبى الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى وتوفير المصداقية المطلوبة للمعلومة المحاسبية بالتقارير المالية من خلال الاستعانة بالعديد من الآليات أهمها معايير التقارير الدولية IFRS ، ومن خلال هذا التساؤل تثار العديد من التساؤلات الفرعية التى تمثل مشكلة البحث، وهى:-

١. ماهية التحفظ المحاسبى، وتقييمه من حيث مزاياه وأوجه انتقاده ؟
٢. ما هو مدى تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية فى درجة التحفظ المحاسبى المعمول بها ؟
٣. هل يمتلك مراقبى الحسابات الأدوات اللازمة التى تمكنهم من الحفاظ على مستوى التحفظ المحاسبى المطلوب فى القوائم المالية ؟

٤. هل توفر معايير التقارير الدولية IFRS مناخ عمل مناسب لمراقبى الحسابات فى مجال التحفظ الحاسبى ؟
٥. ما تأثير الإطار المقترح لتفعيل دور مراقبى الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى على جودة التقارير المالية ؟

ثانياً:أهمية البحث :

يحقق البحث أهمية خاصة فى المجالين العلمى والعملى :-

حيث تظهر الأهمية العلمية للبحث من خلال تناوله لأحد المواضيع البحثية الهامة والشائكة والذى مازال محل جدل ونقاش فى أدبيات المحاسبة والمراجعة ، لما يتصف به التحفظ المحاسبى من جدل واسع ما بين مؤيد ومعارض له، أما الأهمية العملية فيكتسبها البحث من توقيت أعداده فهناك اهتمام كبير به فى الوقت الحالى فى ظل الأزمة المالية العالمية، وممارسات "المحاسبة الإبداعية " والتى أدت بمرور الوقت الى انهيار العديد من الشركات وخسائر عديدة للمستثمرين الأمر الذى أدى بالإطار المقترح من خلال ما توصل إليه البحث من نتائج إلى محاولة المساعدة فى تلبية احتياجات المستثمرين حول الاطمئنان على مدى كفاءة مراقبى الحسابات والمعايير الدولية فى توفير المناخ الأفضل لاستثماراتهم والاطمئنان إلى جودة التقارير المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية مما يساعد على تنشيط مناخ الاستثمار.

ثالثاً: أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى اقتراح إطار لتفعيل دور مراقبى الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى فى ضوء معايير التقارير الدولية IFRS، ويتحقق هذا الهدف الرئيسى من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. دراسة انتقاديه تحليلية للتحفظ المحاسبى فى ظل ممارسات المحاسبة الإبداعية.
٢. دراسة تحليلية لدور مراقبى الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى، فى ضوء آليات مختلفة مثل معايير التقارير الدولية IFRS ولجان المراجعة وحوكمة

الشركات .

٣. إجراء دراسة ميدانية للإطار المقترح فى مجال التحفظ المحاسبى .

رابعاً: فروض البحث :

من خلال أهمية وأهداف البحث يسعى البحث إلى اختبار الفروض التالية:

١. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتحفظ المحاسبى .

٢. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة مراقب الحسابات والتحفظ المحاسبى.

٣. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإطار المقترح والتحفظ المحاسبى.

خامساً: منهج البحث :

يجمع منهج البحث بين منهجين ، هما المنهج الاستقرائى والمنهج الاستنباطى ، ويتضح ذلك كما يلى:

١. **المنهج الاستقرائى** : حيث تم استقراء وتحليل الدراسات والبحوث العلمية التى أجريت فى نطاق موضوع البحث، وذلك لبيان نقاط الاتفاق والاختلاف فيما بينهم سعياً للوصول إلى مجموعة من النقاط التى يمكن الاستناد عليها عند إعداد الإطار المقترح وإجراء الدراسة الميدانية .

٢. **المنهج الاستنباطى** :حيث تم استنباط مجموعة من النقاط التى تم الاعتماد عليها فى إعداد الإطار المقترح ، وكذلك استنباط مدى فاعلية الإطار المقترح من خلال نتائج الدراسة الميدانية والتى تعتمد على استطلاع آراء مراقبى الحسابات فيما يتعلق بتأثير الإطار المقترح على تفعيل دور مراقبى الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى وإمكانية تطبيقه.

سادساً: خطة البحث :

فى ضوء أهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه تم تقسيم البحث إلى المباحث التالية:-

المبحث الاول : عرض وتحليل الدراسات السابقة .

المبحث الثانى: دراسة تحليلية انتقاديه لأهمية التحفظ المحاسبى .

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للعلاقة بين المراجعة والتحفظ المحاسبى

المبحث الرابع : الإطار المقترح لتفعيل دور مراقبى الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى وآليات تطبيقه.

المبحث الأول

عرض وتحليل الدراسات السابقة

اهتمت العديد من الدراسات السابقة بالتحفظ المحاسبى، ولذلك تقوم الباحثة بعرض وتحليل مجموعة من أهم الدراسات العربية والأجنبية التى أمكن التوصل إليها فى مجال البحث، وذلك بهدف معرفة ما توصل إليه الباحثين من خلال تحليل النتائج الخاصة بدراستهم واستخلاص بعض النقاط البحثية التى تحتاج الى التركيز عليها لتغطيتها من خلال البحث، ومن هنا يمكن تبويب هذه الدراسات من حيث النواحى التى اهتمت بها على النحو الموضح فيما يلى:-

أولاً: الدراسات التى تناولت تأثير التحفظ المحاسبى على جودة التقارير المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية .

ثانياً: الدراسات التى تناولت علاقة التحفظ المحاسبى بالمعايير المحاسبية .

ثالثاً: الدراسات التى تناولت التحفظ المحاسبى وعمليات المراجعة من حيث (أتعاب المراجعة – حجم مكتب المراجعة – استقلال مراقب الحسابات)

رابعاً: الدراسات التى تناولت أهم العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبى

وسنتناول تلك الدراسات بالعرض والتحليل ، كما يلى :-

أولاً: الدراسات التى تناولت تأثير التحفظ المحاسبى على جودة التقارير المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية.

ومن أمثلة تلك الدراسات : **دراسة (آمال، ٢٠١٠)** أبرزت الدراسة أن التحفظ المحاسبى هو أحد أهم محددات خصائص المعلومة المحاسبية، خاصةً المعلومة المحاسبية حول الأرباح، وقد أوضحت الدراسة مفهوم وطبيعة التحفظ المحاسبى ، ومفهوم وطبيعة القيمة الملائمة للمعلومة المحاسبية ، وعلاقة التحفظ المحاسبى بالقيمة الملائمة للمعلومة المحاسبية ، ومدى استخدام التحفظ المحاسبى كمؤشر لجودة وموثوقية الأرباح المحاسبية ، وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

١. لا ينتج عن تطبيق معايير المحاسبة المصرية اختلاف فى مستوى التحفظ

المحاسبى.

١. معدلات التحفظ المحاسبى لسنوات الدراسة غير منتظمة، حيث ارتفعت معدلات التحفظ خلال سنوات معينة ، ثم عادت وانخفضت .

٢. لم تظهر نتائج الدراسة أى تأثير للتحفظ المحاسبى على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وبالتالى لم نجد دليل على أن التحفظ المحاسبى يؤدى إلى تخفيض القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية.

وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها،ضرورة الاهتمام بالتحفظ المحاسبى عند فحص ومراجعة التقارير المالية من قبل مراقب الحسابات .

دراسة (مدثر، ٢٠٠٨) تناولت الدراسة مفهوم التحفظ المحاسبى، ووجهات النظر المؤيدة والمعارضة لهذا المفهوم من حيث تأثيره على جودة التقارير المالية، كما أوضحت الدراسة مدى تأثير مراقب الحسابات على جودة التقارير المالية، من حيث سعى مراقب الحسابات الى الوصول إلى تقارير مالية جيدة ومعبرة بصورة دقيقة عن حقيقة الموقف المالى للمنشأة، وخاصة ان مراقب الحسابات قد يتعرض للمسائلة القانونية والمهنية فى حالة استخدام المستثمرون لمعلومات محاسبية مضللة وافق عليها مراقب الحسابات فى اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، وبذلك انتهت الدراسة إلى أن مراقب الحسابات أول من يشار إليه بأصابع الاتهام عندما تحتوى التقارير المالية على معلومات مضللة.

ثانياً: الدراسات التى تناولت علاقة التحفظ المحاسبى بالمعايير المحاسبية .

حيث تناولت **دراسة (Charles, 2011)** تأثير الالتزام بمعايير التقارير الدولية IFRS على التحفظ المحاسبى فى الشركات الأوربية التى ألتزمت بتلك المعايير، ومدى اختلاف حجم ذلك التأثير تبعا لطبيعة المعايير المتعارف عليها فى كل دولة GAAP وخاصةً لان العديد من دول أوروبا موجهين فى نظمهم المحاسبية ، كما تتناول الدراسة أنواع ومزايا التحفظ المحاسبى ، وانتهت الدراسة إلى أن المعايير الدولية تساعد على خفض درجة التحفظ غير الشرطى فى ميزانية الشركات، والارتفاع بدرجة التحفظ الشرطى ، كذلك توصلت الدراسة إلى أن مراقبى الحسابات

الكبار أقدر فى التأثير على التقارير المالية من خلال الضغط على الالتزام بالمبادئ المحاسبية غير المشكوك فيها والبعد عن الممارسات المحاسبية السيئة التى قد ينتهجها المديرون. كما تناولت دراسة (Pankaj& Zabihollah,2004) دور قانون" ساربانيس—أوكسلي" فى تحسين جودة وشفافية التقارير المالية من خلال مجموعة من الإجراءات والتى أثرت على اتخاذ نهج أكثر تحفظاً للمحاسبة والإبلاغ المالى، بما يحققه التحفظ المحاسبى من العديد من الفوائد وأنتهت الدراسة بحتمية ألتزام مراقب الحسابات بالمعايير المتبعة فى إجراء عمليات مراجعة الحسابات المالية للشركات.

ثالثاً: الدراسات التى تناولت التحفظ المحاسبى وعمليات المراجعة من حيث (أتعاب المراجعة – حجم مكتب المراجعة – استقلال مراقب الحسابات)

من حيث أتعاب المراجعة تناولت دراسة (Ferdinand et al, 2008) أتعاب المراجعة وعلاقتها بحجم التحفظ المحاسبى المعمول به ، حيث تناقش الدراسة الأزمة المالية التى تعرضت لها هونج كونج فى التسعينات وارتباطها باتجاه المديرين لإظها أخبار ايجابية الى المستثمرين، والحد من حجم التحفظ الحاسبى، وأرجعت الدراسة أن من أهم أسباب عدم الأخذ بمبدأ التحفظ المحاسبى هو الزيادة فى أتعاب المراجعة، حيث قامت الدراسة بتقييم التحفظ المحاسبى لكل عام عن الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٧ وارتباط ذلك بمعدل أتعاب المراجعة خلال تلك السنوات وخاصة أن الشركات فى هونج كونج ملتزمة بالإفصاح عن أتعاب المراجعة ، وانتهت الدراسة بأن الزيادة فى أتعاب المراجعة تؤدى الى زيادة الآثار السلبية للأزمة المالية والحد من ممارسات التحفظ المحاسبى، **كما تناولت دراسة** (Gopal, 2002) أتعاب المراجعة ،ومدى تأثرها بالعديد من العوامل مثل حجم الشركة التى يقوم مراقب الحسابات بمراجعة بياناتها ومدى تعقد أعمالها وما يتحمله مراقب الحسابات من تكاليف لأداء عمله، وانتهت الدراسة بأن لمراقبى الحسابات دور هام فى الحد من التلاعبات المحاسبية فى القوائم المالية ، وان أتعاب مراقب الحسابات تتناسب ايجابياً مع تعقد أعمال الشركة التى يراجعها مراقب الحسابات.

ومن حيث حجم مكتب المراجعة، تتناول دراسة **(Gopal,2006)** مدى تأثير حجم مكتب المراجعة على جودة التقارير المالية، حيث أوضحت الدراسة أن اتهام مكتب "آرثر أندرسون" وإلقاء اللوم عليه فيما حدث لشركة "انرون" كان تسرعاً، وخاصة من جانب وزارة العدل التى سعت لإيقافها، ودللت على ذلك بتراجع المحكمة عن تلك الإدانة، واعتبرت الدراسة أن التحفظ المحاسبى أداة هامة يستخدمها مراقبى الحسابات للاطمئنان على مصداقية التقارير المالية ، مما يساعد على الحفاظ على سمعتهم من خطر التقاضى الذى قد يتعرض له مراقبى الحسابات، وتجنباً من تكرار ما حدث لآرثر اندرسون، **كما أكدت دراسة (Jere & Dechun,2006)** على أن مكاتب المراجعة الكبرى أكثر حساسية وتأثراً للمعلومات المضللة التى تقدمها الإدارة والتى تؤثر سلباً على سمعة مراقبى الحسابات والتى تمثل راس مالهم الحقيقى. على عكس مكاتب المراجعة الأصغر والذين يكونون أقل حساسية .

ومن حيث استقلال مراقبى الحسابات، تناولت دراسة (Jane et al , 2005) مجموعة من العناصر والتى تؤثر على استقلال مراقبى الحسابات ، منها ما يقدمه مراقب الحسابات من خدمات إضافية للعملاء، طول فترة التعاقد التى يقضيها مراقب الحسابات مع العميل، وقد انتهت الدراسة أن هناك اتجاه للحد من تقديم مراقب الحسابات للخدمات الإضافية، وتقييد طول الوقت الذى يقضيه مراقب الحسابات مع عميله عن طريق ضمان درجة معقولة من تناوب الشركاء، بدلاً التناوب الإلزامى مرتفع التكلفة، وتوصى الدراسة أن يتم تنظيم كافة تلك الأمور عن طريق المعايير.

رابعاً: الدراسات التى تناولت أهم العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبى:

ومن أمثلتها دراسة (أيمن ، ٢٠١٠) وتهدف الدراسة إلي اختبار فرضية ميل الشركات الأكثر عرضة لمخاطر الدعاوي القضائية إلي ممارسة مستويات مرتفعة من التحفظ المحاسبي كوسيلة للحد من عدم تماثلية المعلومات، حيث يسعى البحث الى قياس الفروق في حجم ممارسات التحفظ المحاسبي المرتبطة بمخاطر الدعاوي القضائية، بين الشركات المتهمة ظاهريًا بالتلاعب والشركات غير المتهمة بالتلاعب،

وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباط موجبة بين نسبة القيم السوقية والقيم الدفترية في بيانات الشركات المتهمة ظاهريًا بالتلاعب. كما قام الباحث بقياس عدم تماثلية توقيت الاعتراف المحاسبي ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية كمقاييس للتحفظ المحاسبي بالنسبة للشركات غير المتهمة بالتلاعب، قبل وبعد تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال. وقد انتهت الدراسة بزيادة مستويات التحفظ المحاسبي في الفترة اللاحقة لتطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال حيث يتوقع زيادة مخاطر الدعاوي القضائية، بالمقارنة بالفترة السابقة لتطبيقها.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة ، تخلص الباحثة بما يلى :-

١. هناك جوانب مختلفة ترتبط بالتحفظ المحاسبى ، والتى تم تناولها بشكل منفرد فى العديد من الدراسات ، وهو ما يحاول البحث تلاقيه لان كل تلك الجوانب مجتمعه تشكل محور هام لتفهم التحفظ المحاسبى ، وبالتالى وضع الآليات المناسبة لزيادته.
٢. يتأثر التحفظ المحاسبى بممارسات المحاسبة الإبداعية المطبقة بالشركات.
٣. اهتمام المنظمات المهنية الدولية وما تصدره من معايير بالتحفظ المحاسبى دليل على أهميته.
٤. تناولت العديد من الدراسات تأثير النواحى المختلفة للمراجعة "من حيث أتعاب المراجعة – استقلال مراقب الحسابات – حجم مكتب المراجعة" على مستوى التحفظ المحاسبى ، مما يدل على التأثير الهام للمراجعة على مستوى التحفظ المحاسبى، مما يجعلنا نركز عليه كأحد الآليات الهامة لزيادة مستويات التحفظ المحاسبى التى يجب السعى لتفعيلها.

المبحث الثانى

دراسة تحليلية انتقاديه لأهمية التحفظ المحاسبى

يعتبر التحفظ المحاسبى أحد أهم المفاهيم الأساسية التى يجب الآخذ بها عند إعداد التقارير المالية، ونظراً لاختلاف الآراء ما بين مؤيد ومدافع عن التحفظ المحاسبى وما بين معارض له ، فقد كان من الهام ألقاء الضوء وتحليل الجوانب المختلفة للتحفظ المحاسبى للتعرف على مدى أهمية التحفظ المحاسبى كأحد الأدوات الهامة للحفاظ على جودة التقارير المالية ، ولذلك تم تقسيم المبحث إلى النقاط التالية -:

أولاً : مفهوم التحفظ المحاسبى وأنواعه .

ثانياً : الحجج المؤيدة والمعارضة للتحفظ المحاسبى .

ثالثاً : العوامل التى يتأثر بها التحفظ المحاسبى و يؤثر فيها .

وفيما يلى شرح تفصيلى للنقاط السابقة كما يلى :-

أولاً : مفهوم التحفظ المحاسبى وأنواعه:-

يرى مفهوم التحفظ المحاسبى ويعمل به بطرق مختلفة :(Charles et al,2011) & (Ferdinand et al,2008) ، حيث يختلف من دولة لأخرى باختلاف ثقافة تلك الدول ونظامها المحاسبى والتزاماتها القانونية والمعايير المتعارف عليها فى كل دولة GAAP. وبصورة عامة يقضى مفهوم التحفظ المحاسبى بوجه عام بضرورة تبنى المحاسب لوجهة نظر تشاؤمية عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية المستخدمة فى معالجة الأصول والالتزامات والمصروفات والإيرادات من حيث الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات وبالقيم العليا للالتزامات والمصروفات، أى أنه " نظام لإظهار المصروفات والخسائر بصورة أسرع، وإظهار الأرباح والمكاسب بصورة أبطأ، وتقييم الأصول بشكل منخفض، والالتزامات بشكل مرتفع ".

وقد تناولت المنظمات المهنية المختلفة تحديد مفهوم التحفظ المحاسبى ، حيث عرفه "مجلس معايير المحاسبة المالية" " Financial Accounting Standard"

FASB "Board " بأنه الحكمة فى رد الفعل تجاه محاولة ضمان المخاطر وحالة عدم اليقين الكامنة في الوضع التجاري"، كما يعرفه مجلس معايير التقارير المالية الدولية " International Financial Reporting Standards " **IFRS** بأنه "المقدرة على التأثير على حالة عدم التأكد المرتبطة بعناصر متعارف عليها ومقاسه فى البيانات المالية ، ويتم التعامل مع حالة عدم التأكد فى جزء منها عن طريق الإفصاح وفى جزء أخر عن طريق الممارسات الحذرة فى إعداد البيانات المالية ، والحذر هو درجة من الحكمة فى إجراء الممارسات والأحكام التى نحتاج إليها للوصول للتقييمات المختلفة تحت ظروف عدم التأكد وذلك مثل عدم المبالغة فى قيم الأصول والدخل وعدم الإقلال من قيم المصروفات والالتزامات"، ويعرفه **GAAP** بأنه" إثبات التكاليف والمصاريف بصورة فورية فى نفس فترة حدوثها ، وتأخير الاعتراف بالأرباح والمكاسب "

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح للباحثة ، ما يلى :-

١. يعتبر التحفظ المحاسبى آلية هامة لضمان مصداقية الأرباح المحاسبية وعدم التلاعب فيها .

٢. يعتبر مفهوم التحفظ المحاسبى من المفاهيم الهامة في إعداد التقارير المالية التي تنطوي على اعتراف مبكر للخسائر واعتراف مؤجل للأرباح، مما يحد من المبالغة فى الأرباح والأصول الصافية وبالتالى الحد من أخطار التقاضى.

٣. يعمل التحفظ المحاسبى على ان تسجل الخسائر ويعترف بها فى القوائم المالية حتى لو كان السند المؤيد لها متوسطاً أو ضعيفاً، فى الوقت الذى لا يعترف فيه بالأرباح قبل تحققها ووجود السند المؤيد لها.

٤. توجد العديد من القواعد المحاسبية التى تعتبر انعكاساً لمفهوم الحيطة والحذر ومنها تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل على المخزون، وتكوين مخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها حتى قبل وجود الدليل على عدم قدرة

المدين على السداد ، دلالة على ارتباط التحفظ المحاسبى ارتباط وثيق بمبادئ وقواعد المحاسبة المعترف والمعمول بها.

٥. يتطلب التحفظ المحاسبي "ضرورة وجود درجة عالية من القابلية للتحقق للاعتراف بالأنباء، وبالتالى فكلما زاد التحقق من متطلبات المكاسب والخسائر، كلما زاد الفرق في درجة التحقق المطلوبة للمكاسب مقابل التحقق من الخسائر، ويظهر ذلك بشكل واضح عند تحديد التدفقات النقدية المستقبلية .

وفى ضوء ما سبق طرحه من تعريفات للتحفظ المحاسبى ، فأنه يشار عادةً إلي التحفظ المحاسبي بلا تماثلية الاعتراف المحاسبي أو التوقيت المتباين للاعتراف المحاسبي أو ما يسمى "بالتحفظ الشرطى" ، في المقابل يوجد شكل أخر للتحفظ يشار إليه "بالتحفظ غير الشرطي" ، والذى يتطلب عرض قيمة دفترية منخفضة لصافي الأصول بصرف النظر عن وجود خسائر، والذي يتم ممارسته في الغالب عند الاستنفاد الفوري للأصول غير الملموسة .

وبالتالى يمكن تمييز نوعين من التحفظ المحاسبى المتعارف عليهما (Manuel,2o1o) ، وهما التحفظ الشرطى والتحفظ غير الشرطى:-

بالنسبة للتحفظ غير الشرطى :

ظهر التحفظ غير الشرطى فى القرن ١٩ مع قوانين الضرائب،حيث تواجد وانتشر فى الدول الأوربية ذات التوجه السوقى فى تحديد أسعار الأسهم، ويشير التحفظ غير الشرطى إلى" توقع الأخبار السيئة المستقبلية المحتملة من دون قيد أو شرط" ، "أى الاعتراف المبكر بالخسائر المستقبلية"، وبالتالى فهو لا ينتظر حدوث صعوبة فى التحقق من حدوث الحدث "أرباح –خسائر" ، إنما هو يعترف مباشرة بما يتوقع حدوثه من خسائر.

ويتميز التحفظ غير الشرطى بعدد من المزايا منها انه أسهل في التنفيذ لأنه لا يتطلب حدوث الأخبار" أى الخسائر"، كما أن التنفيذ يتم مباشرة ودون انتظار للاختبارات والنتائج ، يتناسب مع ارتفاع خطورة التعرض للتقاضى والتى تؤدى إلى التوجه للتحفظ بدون شرط أو قيد .

أما التحفظ الشرطى:

فيفضل استخدامه عند الإبلاغ عن المكاسب والأرباح ، حيث يشير إلى ارتفاع درجة التحقق عند الاعتراف بالمكاسب مقابل الخسائر، حيث يتم الاعتراف بالخسائر بمجرد حدوثها، بينما لا يتم الاعتراف بالمكاسب إلا بعد التيقن من حدوثها سواء من تدفق نقدى ، او من مكسب مضمون من عقود الاتفاقيات.

حيث يفرض التحفظ الشرطى وجود تحيز نحو تخفيض القيم بعد حدوث صعوبة في التحقق من الأخبار.

ويتميز التحفظ الشرطى بعدد من المزايا، حيث يمكن من الحصول على معلومة محاسبية ذات جودة عالية، كما يرتبط التحفظ الشرطى ايجابياً مع جودة المراجعة وكفاءة التعاقد .

ومن هنا ترى الباحثة :-

١. أن التحفظ الشرطى وغير الشرطى يكونان معاً التحفظ بصورة عامة .
٢. يتمثل الاختلاف الجوهرى بين نوعى التحفظ ، فى أن التحفظ الشرطى يفرض وجود تحيز نحو تخفيض القيم بعد حدوث صعوبة في التحقق من الأخبار، بينما يطبق التحفظ غير الشرطى قبل حدوث صعوبة في التحقق من الأخبار أى توقع الأخبار السيئة المستقبلية المحتملة من دون قيد أو شرط ، ويعني هذا الفرق أن هذين النوعين من التحفظ المحاسبى يكون لهما تأثيرات مختلفة.
٣. على الرغم من أن كل أشكال التحفظ تميل للحد من الدخل والمكاسب، إلا أنها ليست بدائل لبعضها البعض .
٤. ينشأ التحفظ الشرطى من الديون والعقود الحكومية ويزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية الواردة بالعقود، من ناحية أخرى فان "التحفظ غير المشروط "، ينشأ من التقاضي والضرائب والمصلحة الذاتية للإدارة .
٥. اللجوء الى نوع معين من هذين النوعين أنما يتحكم فيه طبيعة المنشآت وطبيعة المتطلبات البيئية التى تتواجد فيها تلك المنشآت والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فى كل دولة ، كذلك فأن اتجاه منشآت القطاع الخاص نحو نوع معين

من التحفظ المحاسبى يرجع الى المقارنة بين مزايا تطبيق التحفظ الشرطى (حيث يفضل عند طلب القروض أو توقيع عقود مع الغير ، لأنه يعطى الجهة مانحة الدين أو المشاركة فى عقود الاطمئنان من مدى مصداقية القوائم المالية وصحة المركز المال للمؤسسة المبرم معها العقد) والتحفظ غير الشرطى (ويفضل عند السعى إلى خفض التقاضي أو تدنيه المخاطر).

ثانياً : الحجج المؤيدة والمعارضة للتحفظ المحاسبى:-

اختلفت الآراء ما بين مؤيد للتحفظ المحاسبى وبين معارض له ، ويتضح ذلك مما يلى (Fernando et al,2005)&(Wayne & Robert,2006) :-

عرض وتفنيد الآراء المعارضة للتحفظ المحاسبى : تتعدد الآراء المعارضة للتحفظ المحاسبى حيث يمكن إجمالها فى النقاط التالية:-

- يؤدى التحفظ المحاسبى إلى ازدواجية فى إعداد التقارير المالية، تلك الازدواجية تظهر فى الاعتراف المؤجل للأرباح والفورى للخسائر.

ترى الباحثة أنه على العكس فأن الاعتراف المؤجل للأرباح والفورى للخسائر، يؤدى الى ميزة هامة ، تتمثل فى أن الاعتراف بالخسارة في الوقت المناسب يعتبر سمة هامة لإعداد التقارير المالية النوعية لأنه يزيد من فائدة البيان المالي عموما، ولاسيما في اتفاقيات ديون الشركات، حيث يؤدى الى دقة اكبر بشأن تسعير القروض، وسداد تلك الديون بسرعة اكبر، وكذلك التحديد الأمثل لاتفاقيات الحقوق (مثل التسعير، وقيود الرافعة المالية، الاستثمار والأرباح). (Ray& lakshmanan,2005)

كما أن التحفظ الشرطى يرتبط ايجابياً مع جودة المكاسب، لأنه يحد من حرية السلطة التقديرية الذاتية للمديرين فى التقرير عن تلك المكاسب .

- على الرغم من أن التحفظ غير الشرطى يساعد على تفهم قيم صافى الموجودات، إلا إنه لا يحسن من جودة العقود لأنه لا يضيف معلومات جديدة فى توقيت إجراء العقود.

وترى الباحثة أنه إذا كان التحفظ غير الشرطى لا يحسن من جودة العقود، فأن التحفظ الشرطى على النقيض يعطى ميزة ضرورية لجودة وكفاءة العقود ، حيث يلعب دور هام فى العقود التى تتمها الشركات ، مما يجعل البيانات المالية أكثر تماثلية وقابلة للتحقق، ويحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية للمديرين، وبالتالى الحد من أخطار العديد من المشاكل التى تؤثر على حقوق المساهمين والمستثمرين، وعليه فينبغى تحديد نوع التحفظ المحاسبى الذى ستتبعه المنشأة لخدمة أهدافها .

- يقلل التحفظ المحاسبى من القوة التنبؤية فيما يتعلق بخطر المستقبل ، حيث يواجه المستثمر بالعديد من المعلومات غير التماثلية (Jeong& Liandong,2010)

على الجانب الآخر يرى(Charles et al,2011) أن التحفظ الشرطى يساعد على نقل معلومات الى المستثمرين حول التدفقات النقدية المستقبلية، مما يساعد على خفض اتجاهات المديرين لتكوين استحقاقات مبالغ فيها، والتحسين من مقدرة المكاسب الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

- من أهم ما ورد من انتقادات للتحفظ المحاسبى طبقًا لبيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٢)، الخصائص النوعية للمحاسبة (FASB, 1980) أنه قد ينجم عن استغلال المديرون لآليات التحفظ المحاسبي وجود حالة من التدليس أو التحيز، نتيجة تخفيض رقم الأرباح وقيمة الأصول عند إعداد القوائم المالية ، ونتيجة لذلك، استبعد FASB التحفظ المحاسبي من الإطار النظري لضمان حيادية المعلومات. فطبقًا لبيان المفاهيم رقم (٢)، فأنه حتى تتصف المعلومات المحاسبية بالملاءمة، يجب أن تتصف بالقابلية للتحقق، والحيادية، والتمثيل الصادق. حيث يعتقد معارضى التحفظ المحاسبي أن الممارسات المحاسبية المتحفظة تؤدى إلي تقليص الأرباح المعلنة في الفترة الجارية، وبالتالي تضخيم الأرباح المعلنة في الفترات المستقبلية، نتيجة تقليص المصروفات المستقبلية وبما يمكن المديرون من التوفيق الاختياري لنتائج عملياتهم وفي ضوء ذلك، وبالرغم من أن التحفظ المحاسبي يفسر الاعتراف المتسارع بالخسائر، فإنه يمكن تفسيره في ضوء الاعتراف المؤجل بالمكاسب(د.أيمن ، ٢٠١٠) .

ترى الباحثة أن خاصية عدم الملاءمة التى تمثل جوهر الاعتراضات ، مردود عليها، وذلك لأن التحفظ المحاسبى يعتبر مقياساً لشفافية إعداد التقارير المالية ولذلك يستند إليه مراقبى الحسابات ضد الدعاوى القضائية المرفوعة ضدهم، كما أن التحفظ المحاسبى يفيد مستخدمي المعلومات المالية فى الحصول على المعلومة المناسبة فى التوقيت المناسب، وكذلك الحصول على تقارير محاسبية سليمة ،حيث يمد التحفظ المحاسبى المديرين بالخطوط العريضة للأغراض المختلفة مثل الاستهلاك المفرط، مخصصات الخسائر المستقبلية وغيرها والتى يلعب فيها التحفظ المحاسبى دور كبير، مما يساعد المستثمرين على عدم الوقوع فى براثن الشركات المخادعة، كل ذلك يؤدى إلى الحصول على المعلومة السليمة والموثوق فيها وبالتالى الملاءمة لمتخذ القرار.

- يؤدى التحفظ المحاسبى إلى معلومات متحيزة ، لأنها تتطلب درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر (Charles et al,2011).

وترى الباحثة أن التحفظ المحاسبى يؤدى إلى معلومات موثوق فيها، لأنها تم تحرى الدقة فى إعدادها وليست معلومات متحيزة .

عرض الآراء المؤيدة للتحفظ المحاسبى : يرى مؤيدى التحفظ المحاسبى أن ممارسات التحفظ المحاسبى قد زادت فى الآونة الأخيرة، ويرجعون ذلك إلى الضغوط التى تمارسها مكاتب المراجعة على الشركات خاصةً بعد حالات الفشل التى أصابت بعض الشركات الغربية فى مطلع هذا القرن ، وكذلك إلى تعدد مزايا التحفظ المحاسبى ،والتى تتضح فى النقاط التالية، (Charles et al,2011):-

١. يعزز التحفظ المحاسبى من جودة ومصداقية التقارير المالية لدى المساهمين والمستثمرين .
٢. يساعد التحفظ المحاسبى بنوعيه فى خدمة العديد من الأغراض حيث يزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية الواردة بالعقود، ويتناسب مع قوانين الضرائب والاستثمارات حيث أن استخدامه لأغراض ضريبية ، يعتبر وسيلة للحد من

الدخل الخاضع للضريبة بتأخير الاعتراف بالإيرادات، وتسريع الاعتراف بالنفقات.

٣. يساعد التحفظ المحاسبى على خفض عمليات التقاضى التى يتعرض لها مراقب الحسابات من جانب حملة الأسهم ، لان التحفظ المحاسبى يمكن من الإفصاح عن الأخبار السيئة فى التوقيت المناسب مما ينبه المساهمين والمستثمرين .

٤. لدى الشركات الكبرى حافز نحو التحفظ المحاسبى للعمل على تخفيف ضغوط السلطة والسياسة .

٥. من مزايا التحفظ المحاسبى أن استبعاده من الإطار النظري المفاهيمي يؤثر سلباً علي سلوك الإدارة وما لذلك من آثار اقتصادية سيئة .حيث ينجم عن عدم قدرة المستثمرين على التحقق من دقة تقديرات وتوقعات الإدارة حالة من عدم التأكد ولاتماثلية المعلومات في بيئة أعمال، حيث أن التحفظ المحاسبي يعد آلية توازن للمعلومات بين المساهمين الداخليين والمستثمرين الخارجيين

٦. يعد التحفظ المحاسبى عامل حاسم في تقييد التلاعب والغش من جانب إدارة المنشأة ، لأنه يمكن من قابلية تقديرات وتوقعات الإدارة للتحقق ، وان تقليص ممارسات التحفظ المحاسبي قد يمنح بعض المديرين الفرصة للتلاعب والغش.

٧. يؤدى التحفظ الشرطى الى تعزيز قيمة المعلومات المحاسبية لأغراض المقاولات، حيث ان التحفظ الشرطى يزيد فى الدول ذات النظم القضائية عالية الجودة (Manuel,2010)

٨. يهدف مقياس التحفظ المحاسبى الى تحقيق هدفين اقتصاديين وهما(ظهور الأرباح الاقتصادية الحقيقية للشركة فى التقارير المحاسبية- تحقيق أقصى قدر من المنافع الصافية للتقارير المالية ، بأقل تكلفة وتلك التكلفة تتمثل فى تحقق مستخدمى المعلومات المالية من المعلومات غير متماثلة الطلب للحصول على معلومات حول المكاسب والخسائر التى تحتويها التقارير) (Wayne & Robert,2006)

وعند تحليل كل ما سبق ، والنظر فى كل تلك الآراء يدعونا ذلك لمزيد من التفكير فى مدى أهمية التحفظ المحاسبى، حيث تتبلور أهمية التحفظ المحاسبى:

من اعتبار أن التحفظ المحاسبى يعد من أهم أساسيات ومكونات جودة المحاسية ، وذلك لاعتباره سمة أساسية فى مدى موثوقية البيانات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية ، مما يعطى الطمأنينة لحملة السندات والمساهمين فى مدى صحة تكلفة ديون الشركات ، كذلك تظهر أهمية التحفظ المحاسبى بأنه يتخذ كوسيلة لقياس جودة التقارير المالية(Gopal & Gnanakumar,2007)وذلك للأسباب التالية:-

- يعد التحفظ المحاسبى من أساسيات الممارسة المحاسبية منذ قديم السنوات.
- يعتبر التحفظ المحاسبى هو المبدأ الأكثر نفوذا عند إجراء عمليات التقييم المحاسبية .
- التحفظ المحاسبى من السمات الأساسية للتقارير المالية .
- يمكن التحفظ المحاسبى من الرصد الفعال للمديرين والعقود، وتسجيل قيم المبالغ المدفوعة للمديرين وغيرهم من الأطراف.
- الفضائح المحاسبية الأخيرة في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى أبرزت أهمية التحفظ المحاسبى فى إعداد التقارير المالية .

<u>ثالثاً : العوامل التى يتأثر بها التحفظ المحاسبى ويؤثر فيها:-</u>

توجد العديد من العوامل التى يؤثر فيها التحفظ المحاسبى، ويتأثر بها، منها (Ferdinand, & Tony,2008)&(Gary & Mary,2011):-

١. **كفاءة مراقبى الحسابات** : يسعى مراقبو الحسابات وخاصة ذوى السمعة الجيدة الى تحسين التحفظ المحاسبى للحفاظ على سمعتهم، حيث أن نظم حماية المستثمر الصارمة ، تمكن المستثمرين من مقاضاة مراقبى الحسابات للإهمال، وكذلك تمكن المنظمات من معاقبة مراقبى الحسابات لسوء السلوك والإخلال بالعقد،وتحمله المسؤولية الناتجة عن التقصير والإهمال فى الكشف عن المعلومات المضللة من قبل عملاء. وبالتالى فأن مخاطر التقاضي سوف يكون لها تأثير كبير على مراقبى الحسابات وخاصةً مكاتب المراجعة الكبرى

نظراً لتخوفهم على سمعتهم والتى تمثل رأس مالهم ، مما يخلق حافزاً لمزيد من العناية في عمليات مراجعة الحسابات وتحقيق جودة أعلى، والحرص على تناوب شركاء المراجعة ، كل ذلك يساعد على زيادة جودة التحفظ المحاسبى (Ching &lee,2001)، على الجانب الآخر قد يؤدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات إضافية بخلاف المراجعة بارتباط مراقب الحسابات بعميله مما يؤدى الى قبول مراقب الحسابات لبعض الممارسات المحاسبية المضللة من جانب الإدارة، وبالتالى التأثير سلباً على التحفظ المحاسبى (Caitlin et al,2007)

٢. **الركود الاقتصادى والعمليات السياسية والبيئة القانونية** : تؤثر تلك النواحى على مستوى ممارسات التحفظ المحاسبى التى يستخدمها المديرون ، وبصفة خاصة فأن الركود الاقتصادى يدفع الإدارة الى الحد من مستويات التحفظ المحاسبى المعمول بها ،لأنه اثناء الركود الاقتصادى تكون حساسية المستثمرين تجاه الأخبار السيئة اكبر بكثير من الأخبار الجيدة حيث تزن وزن اكبر ،ويكون رد فعل المستثمر المتشائم تجاه الأخبار السيئة ، العمل على خفض راس مال المنشأة ، مما يدفع الإدارة لمنع ذلك عن طريق الإفصاح عن الأخبار الجيدة أكثر من المعتاد ، ولو شعرت الإدارة بان ذلك الركود مؤقت فأنها ستتجه إلى التقارير المتحفظة بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية، وبالتالى نستطيع القول أن المديرين يميلون لإظهار تقارير جيدة وعدم ممارسة سياسات التحفظ المحاسبى أثناء فترات الركود الاقتصادى .

أما عن تأثير البيئة القانونية والسياسية على ممارسات التحفظ المحاسبى فتتضح فى العديد من القوانين المصدرة والتى تؤثر إيجاباً على التحفظ المحاسبى وتختلف من دولة لأخرى (Jere & Dechun ,2006) **كما يلى :**

- **قوانين حماية المستثمر** : تساعد على توفير حماية قوية للمستثمرين عن طريق إنفاذ القوانين ومعاقبة مراقبى الحسابات فيما يتعلق بالمسؤولية المدنية والجنائية، كذلك العقوبات والجزاءات التي تفرضها الوكالات التنظيمية الأخرى.

- **قانون الشركات**، وعلى الأخص تلك الآليات في قانون الشركات التي تحمي حقوق المستثمرين الخارجيين (الأقليات)، والتخفيف من حدة مشاكل الوكالة بين الأغلبية من الداخل وأصحاب الأقلية من الخارج، ووضع ما يسمونه فهرس حقوق أنتيديريكتور استناداً إلى(وجود/غياب) ستة عناصر محددة لحماية المستثمر فى ظل ممارسات قانون الشركات ، من احد تلك العناصر هو ما يقيس مدى سهولة حملة الأسهم من الأقلية من ممارسة حقوقهم ضد السلوك الانتهازي والمهيمن للإدارة وقدرتهم على اللجوء إلى المحاكم ضد السلوك الانتهازي للأغلبية.
- **قوانين سوق الأوراق المالية** : تنقسم الى ثلاثة عوامل أساسية: متطلبات الإفصاح ومعايير التقاضي وإنفاذ القوانين العامة. وبالتالى فأن قوانين الأوراق المالية تعطي حماية أكبر للمستثمرين، وتعرض مراقبى الحسابات لمخاطر أكبر من الآثار المترتبة على نشر العميل لأنباء مضللة ولذلك من المتوقع فرض مستوى أعلى لجودة الأرباح.

٣. **المحاسبة الإبداعية:** وتعتبر أحد أهم العوامل المؤثرة سلباً على التحفظ المحاسبى، حيث تؤدى المحاسبة الإبداعية إلى زيادة المخاطر الأصيلة، وتعرف المخاطر الأصيلة بأنها التعرض للأخطاء والمخالفات المحاسبية المحتملة فى ظل غياب السيطرة ، ومن العوامل التى تؤثر فى تلك المخاطر ما يرتبط بطبيعة البيانات المالية المحاسبية للعملاء، ومن أمثلة تلك الأخطاء التقييمات المحاسبية الخاطئة التى ترد فى التقارير وتخص تقييم الديون، تكاليف الإهلاك ، نفقات الضمان وتكاليف المخزون الراكد.والتى تؤثر بشكل مؤكد على تقييم مراقب الحسابات لتلك المخاطر الأصيلة.

٤. **حوكمة الشركات** : رداً على العديد من الفضائح المحاسبية التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، وسعياً لزيادة مصداقية البيانات المالية، أصدر الكونغرس الأميركي قانون ساربينز أوكسلي لتعزيز آليات حوكمة الشركات واستعادة ثقة المستثمرين في الابلاغ المالى، حيث يدعو قانون ساربينيز اوكسلى الى إعادة

الثقة فى التقارير المالية عن طريق المزيد من الشفافية والافصاح وبالتالى المزيد من مستويات التحفظ المحاسبى .

٥. **لجان المراجعة** :واحد من جوانب حوكمة الشركات التي حظيت باهتمام كبير هو تحسين فعالية لجان المراجعة، والتى تسعى أيضا إلى تحقيق متطلبات قانون ساربينيز اوكسلى الذى يهدف الى إعادة الثقة فى التقارير المالية التى تمكن من تفعيل ممارسات التحفظ المحاسبى

٦. يؤثر التحفظ المحاسبى إيجاباً فى سوق أسعار الأسهم لمجموعة من الأسباب وهى (Jeong& Liandong ,2010):

أ. يعمل التحفظ المحاسبى على التعجيل بشرط التحقق للاعتراف بالخسائر مقابل المكاسب، وتأخير الاعتراف بالأخبار الجيدة التى لا يمكن التحقق منها، حيث يساعد التحفظ المحاسبى على منع حجب الأخبار السيئة وبالتالي يقلل من احتمال أن يتم الإفراج عن كمية كبيرة من الأخبار السيئة للسوق في وقت واحد. ونتيجة لذلك، فأنه كلما ارتفع مستوى التحفظ المحاسبى كلما انخفض احتمال إخفاء وتراكم الأخبار السيئة وبالتالي انخفاض خطر الانهيار مما يحسن من أسعار الأسهم ولا يعرضها الى الهبوط المفاجئ والقوى لها ، وبالتالى اتخاذ القرار الصائب بالاعتراف بالخسائر فى الوقت المناسب مما يساعد على تحديد المشاريع المربحة وغير المربحة.

ب. تعتبر أسعار الأسهم أكثر المجالات هبوطًا وتأثراً بالأسباب الاقتصادية الكامنة فى عدم تماثلية المعلومات ، حيث أن الأخبار السيئة تدمج بالكامل فى أسعار الأسهم ، وتؤثر المعلومات المتراكمة المخفية سلباً على المعلومات وتسبب عائداً سلبياً وقيم متطرفة ، وبالتالى فالتحفظ المحاسبى يعتبر آلية تحكم وعامل هام فى تحديد خطر الانهيار المستقبلى .

٧. **القيمة العادلة** (Michael ,2009) تعرف القيمة العادلة بأنها القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى

التبادل وعلى بينه من الحقائق ويتعاملان بارادة حرة " [1] وترتبط القيمة العادلة بالعديد من المشاكل والتى يرتبط جزء كبير منها بالطريقة والافتراضات التى اعتمدت عليها الإدارة فى وضع تقييم للقيم العادلة لأصولها والتزاماتها وما يرتبط بذلك من وجود بعض التحريفات التى قد تتعمد الإدارة القيام بها ، كذلك فان مقابلة الاصول والخصوم وفقا لنموذج القيمة العادلة أكثر صعوبة من مقابلة الإيرادات بالتكاليف فى نموذج التكلفة التاريخية مما دعا إلى الاعتقاد أن قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها فى صلب القوائم المالية سينتج عنها الابتعاد عن المصداقية التى يوفرها القياس المحاسبى ، حيث يرتبط بقياس القيمة العادلة مشاكل ثقة والتى تنبع من فكرة أن نموذج القيمة العادلة يقوم على فكرة أن السوق هو أفضل حكم على قيمة الأصول ، وهذه القاعدة تفشل تماما فى حالة الأزمات المالية والتى يتم بها تحديد أسعار بعيدة تماما عن قيمة تلك الأصول بل والاسوء قد تتوقف عمليات التبادل مما قد يؤدى الى عدم الثقة فى بياناتها (PCAOB,2004) & (David & Richard,2008) ولذلك فأن السعى للقضاء على التحفظ المحاسبى والهوس بالقيمة العادلة كان السبب وراء تحطم الأسواق المالية ، وذلك يعتبر الأساس المنطقي وراء سن قوانين الأوراق المالية، والذي يحظر رفع قيمة الأصول .وما أثبته أن عدم الأخذ بالتحفظ المحاسبى لإثبات القيم العادلة للبنود الوارد بالتقارير المالية فى ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أدى إلى انهيار سوق الأسهم في جميع أنحاء العالم.

[1] قرار وزير الاستثمار المصرى رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ ، معايير المحاسبة المصرية

المبحث الثالث

دراسة تحليلية للعلاقة بين المراجعة والتحفظ المحاسبى

شهدت الآونة الأخيرة، العديد من الانهيارات للعديد من الشركات، نتيجة المنافسة الشديدة أو الفساد الكبير للإدارة، ونتيجة تطور الأزمة المالية العالمية وأخذها لصورة غير مرضية وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، والتى حدث بها العديد من الانهيارات ومن أكبر الأمثلة على تلك الانهيارات ، انهيار شركة "انرون" ،وتعرض بنك "بيرستيرز" أحد البنوك القوية فى أمريكا للبيع ، وإفلاس "ليمان براذرز"، واستمر تصاعد الأزمة واستمرار الأحداث فى نطاق لم يسبق له مثيل لانهيارات المصارف وعمليات البيع بالجملة ، وبالتالى تبع اهتزاز النظام المالى العالمى اهتزاز غيرها من المؤسسات ، وقد تم إرجاع تلك الانهيارات الى إساءة استخدام المبادئ المحاسبية فيما تعارف عليه بالمحاسبة الإبداعية وفشل مراقب الحسابات فى أداء دوره فى مراجعة التقارير المالية (Margaret et al, ,2009).

ونتيجة لذلك أنصب اهتمام المنظمات المهنية الدولية على وضع الحلول التى تساعد على محاربة ممارسات المحاسبية الإبداعية ، وذلك عن طريق اللجوء إلى تفعيل الأخذ بالتحفظ المحاسبى لما له من أهمية فى الارتقاء بجودة التقارير المالية [1]، وذلك بالاعتماد على مراقب الحسابات فى الوصول لمستويات عالية من التحفظ المحاسبى والتى من شأنها الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، ولذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى النقاط التالية :-

أولاً : علاقة المحاسبة الإبداعية بالتحفظ المحاسبى ودور المراجعة.

ثانياً : دور المراجعة وأهميتها فى مجال التحفظ المحاسبى .

وسنتناول تلك النقاط بالتفصيل كما يلى :-

---

(1) حيث تم توضيح أهمية التحفظ المحاسبى فى المبحث السابق

أولاً :علاقة المحاسبة الابداعية بالتحفظ المحاسبى ودور المراجعة:-

ظهر مفهوم المحاسبة الإبداعية فى فترات الركود الاقتصادى التى حدثت فى الثمانيات، حيث حاولت إدارة المنشآت إلى تكوين (ابتداع) إرباح ليست موجودة بالفعل، حيث تتعمد الإدارة إعداد بيانات متحيزة لا يستطيع الأطراف الخارجية اكتشافها، وذلك من خلال استخدام ممارسات محاسبية مشكوك فيها وغير مناسبة، مما يمكنها من تعظيم المكاسب التى تساعدها فى الدخول فى مشروعات وإبرام عقود تقوم على كفاءة مركزها المالى، حيث تساعد على تغطية صورتها أمام المستثمرين والدائنين.

تعرف المحاسبة الإبداعية بأنها "أساليب التلاعب فى الحسابات لإخفاء الأداء المالى الفعلى للشركات ، بغرض تحقيق نتائج نافعة للشركة وأصحاب المصالح ، وتتم دون تجاوز المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وإنما باستغلال عنصرى المرونة والاختيار فى تلك المعايير لإظهار الدخل والموجودات والالتزامات لمنشآت الأعمال بصورة غير حقيقية " (د. عبد الرحمن، ٢٠١٠).

ومن أكبر الأمثلة على تبنى ممارسات المحاسبة الإبداعية ، ما قامت به شركة "انرون " من ممارسات محاسبية أوصلت سعر السهم إلى ٩٠.٧ دولار للتأثير على صافى الربح، مخالفاً لسعر السهم الحقيقى الذى يبلغ فقط ٠.٦٨ دولار مما أدى إلى خداع الكثير من حملة الأسهم والمستثمرين(loren & yifan,2009)

ويظهر ارتباط المحاسبة الإبداعية بالتحفظ المحاسبى واضحاً فى الشركات التى تمارس إدارة الأرباح، عن طريق ممارسة الاستحقاق الاختيارى بشكل سلبى حيث وجد أن الشركات ذات الربحية تمارس إدارة الأرباح بشكل سلبى، بينما الشركات الخاسرة تمارس إدارة الأرباح بشكل ايجابي (د.فواز، ٢٠١٠). وذلك حيث يعتبر سلبية الاستحقاق من أهم مقاييس التحفظ المحاسبى، بالإضافة إلى وجود مقياسان آخران ، حيث قد يستخدم نسبة الاستحقاق فى فترة معينة إلى نسبته فى فترات سابقة خلال الفترة المراد تفعيل التحفظ المحاسبى فيها ، والمقياس الآخر هو"التحيز"والذى يعنى التحيز إلى أن تكون القيمة الدفترية أقل باستمرار من القيمة

السوقية (Wayne & Robert, 2006). وبالتالى فان التحفظ المحاسبى يؤخذ عادة كمؤشر لنوعية الأرباح ، والحد من التحفظ المحاسبى هو أحد أساليب المحاسبة الإبداعية.

ولذلك إتجهت المنظمات المهنية للقضاء على ممارسات المحاسبة الإبداعية بزيادة مستويات التحفظ المحاسبى والحرص على وجود حد أدنى من سياسة التحفظ المحاسبى فى كافة الشركات ، ومثال على ذلك إصدار قانون SOX والذى يعمل على تعزيز ثقة المستثمرين فى التقارير المالية عن طريق العديد من العوامل من أهمها زيادة التحفظ المحاسبى وكفاءة مراقبى الحسابات، والتى تساعد بشكل فعال فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

حيث تعتبر عمليات المراجعة الجيدة العامل الاساسى المشترك فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، وزيادة الأخذ بمفهوم التحفظ المحاسبى .

ويساعد مراقب الحسابات الكفء فى تقليل المعلومات غير المتطابقة "عدم تماثلية المعلومات "المتواجدة بين المديرين وحملة الأسهم عن طريق السماح بالتعرف على البيانات المالية السليمة، ولذلك فان مراقبى الحسابات يلعبون دوراً هاماً فى تخفيض الممارسات المحاسبية المشكوك فيها نتيجة امتثال المديرين لهم خوفاً من التقارير السلبية التى قد يصدرها مراقب الحسابات وتؤثر على سمعة الشركة et al, Connie 1998)) .

وبالتالى تؤدى عمليات مراجعة الحسابات الى تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة ، وذلك بتقليل التحيز المحاسبى الإيجابي المفترض مسبقاً لقيم الأرباح والأصول .

وتختلف فعالية المراجعة مع اختلاف كفاءة مراقب الحسابات. حيث ترتفع جودة المراجعة المقدمة مع كبر حجم مكتب المراجعة والذى يفترض فيه ارتفاع كفاءة مراقبى الحسابات العاملين فيه، حيث تعرف جودة المراجعة "بأنها احتمال الكشف والإبلاغ عن الأخطاء المادية للبيانات المالية "، وبالتالى فان المراجعين الكبار يمتلكون الكفاءة لتحقيق تلك الجودة وذلك لأنهم يمتلكون العديد من المقومات التى

يمكن ملاحظتها والمرتبطة بالجودة مثل التدريب المتخصص واستعراضات الأقران مما يمكنها من الكشف عن الشركات التى تميل بصورة اكبر نحو الأخذ بأساس الاستحقاق، وتزيد قدرتها على كبح الاستحقاق غير الطبيعي قصير الأجل في الشركات التي لديها حافز في زيادة الدخل من إدارة الأرباح وإظهار تقارير بها تحفظ محاسبى أكثر من غيرها ، وبالتالى فكلما كبر حجم مكاتب المراجعة وسمعتها ، كانوا أكثر تحفظاً في آرائهم، وهم أكثر احتمالاً لاحتواء الممارسات المحاسبية الانتهازية(Charles et al,2011).

على الجانب الآخر(Mark & James ,1993) قد يتعرض مراقب الحسابات للضغط من قبل الإدارة ويتعرض للتهديد بالفصل إذا لم يتمشى ويوافق على الممارسات المحاسبية التى تتبعها الإدارة، مما يؤدى بمراقب الحسابات إلى أن يكون متضارب بين تلك الطرق وبين معايير المحاسبة المقبولة قبولا عاما ، وبالتالى تسعى الـ SEC إلى وضع حدود للضغط على مراقبى الحسابات بشأن الموافقة على الطرق المحاسبية المشكوك فيها وممارسات المحاسبة الإبداعية، عن طريق المطالبة بالإفصاح عن فحوى الخلافات بين العميل ومراقب الحسابات ، وبالتالى أوجبت الـ SEC بان يملئ استمارات خاصة (FORM 8-K) بشأن الخلافات التى تنشأ بين الشركات ومراقبى الحسابات وخاصة تلك الخلافات التى نشأ عنها تغيير لمراقبى الحسابات وتملئ تلك الاستمارات خلال ١٠ ايام من نهاية الشهر الذى تم فيه تعيين مراقب حسابات جديد، لبيان ما حدث مع مراقب الحسابات السابق خلال ١٨ شهر السابقة لتغييره ، وبالتبعية فان تلك الخلافات ترتكز على اعتراضات مراقب الحسابات على إجراءات المحاسبة المستخدمة من قبل المديرين عندما تكون نتائج المكاسب مبالغ فيها ، وبالتالى فان تلك المعلومات تعتبر هامة جداً لحملة الأسهم للوقوف عل مدى مستوى استقلالية مراقب الحسابات عن إدارة المنشأة ، وتتبنى كندا نفس الموقف ،حيث أكد التقرير رقم ٣١ على حتمية تجهيز ملاحظات حول تغيير مراقبى الحسابات وخاصة فى الحالات الآتية (عندما يرفض مراقب الحسابات

الاستقالة ويطالب بإعادة التعيين ، عندما يكون هناك تعمد لإهمال تقارير مراقب الحسابات)

ويوجد شرطان ضروريان لحدوث الخلاف (الأول: أن يستخدم المديرين الإجراءات المحاسبية التى تكون على الأقل خلافية، الثانى : يجب أن يعترض مراقب الحسابات على تلك الإجراءات وحتى يكون الخلاف ملحوظاً يجب أن يحدث تغيير لمراقب الحسابات).

وترجع الخلافات عادة بين إدارة المنشأة ومراقبى الحسابات نتيجة استخدام الإدارة ممارسات المحاسبة الإبداعية فى التغطية على تصرفاتها السيئة من اجل تضخيم الأصول وحماية مصالحها، وتعزيز من موقفها لتحسين أوضاعها بزيادة الأرباح وهو الأمر الذى يقابل بالرفض من مراقب الحسابات ، بل ويسعى مراقب الحسابات الى زيادة الأخذ بالتحفظ المحاسبى والوصول الى جودة المراجعة .

ثانيا : دور المراجعة وأهميتها فى مجال التحفظ المحاسبى:

تلعب المراجعة دوراً هاماً في تنفيذ سياسات التحفظ المحاسبى ، وذلك يتضح فيما يلى (David et al ,2007) :-

تعد الإدارة البيانات المالية الواردة بالتقارير المالية، وتكون مهمة مراقبى الحسابات هي تأكيد مدى صحة هذه البيانات من عدمه، وبالتالى فأن مراقبى الحسابات الأكفاء لديهم الخبرة والدافع لاستخلاص المعلومات الصحيحة وتحسين المعلومات الواردة بالقوائم المالية عن طريق الالتزام بالمعايير الدولية التى تساعد على الحد من الممارسات والاستحقاقات موضع الشك للوصول لجودة المراجعة.

حيث تعرف جودة المراجعة بأنها" قدرة مراقبى الحسابات على اكتشاف المخالفات المالية فى تطبيق النظام المحاسبى للعميل والمقدرة على تسجيل تلك المخالفات فى التقرير ، لكشف تلك المخالفات لمستخدمى هذه البيانات" وبناءً على هذا التعريف فأن جودة المراجعة تتمثل فى خفض عدم تماثل المعلومات بين المديرين وأصحاب المصلحة، كذلك تعزيز السياسات المحاسبية السليمة التي تقلل من التباين في

المعلومات (التحفظ الشرطى) وتقييد السياسات التي تزيد من (التلاعب فى الدخل) وهو ما يؤكد على أن وظيفة مراقب الحسابات الرئيسية للوصول إلى جودة المراجعة ترتبط بتحقيقه للتحفظ المحاسبى .

ولقد تأثرت المراجعة مؤخراً بمجموعة من الفضائح المحاسبية المرتبطة بممارسات المحاسبية الإبداعية وإهمال المستويات المطلوبة من التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية والتى أثرت بشكل كبير على جودة المراجعة ، ولذلك اتجه قانون ساربانيس—أوكسلي، لاستعادة ثقة المستثمرين فى معلومات التقارير المالية عن طريق تحسين الجودة والشفافية فى التقارير المالية، وذلك بتعزيز مساءلة الشركات، وتعزيز فعالية مراجعة الحسابات بالمطالبة بالحفاظ على التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية .

الأمر الذى أدى بمراقب الحسابات إلى لعب دوراً هاماً فى الحفاظ على التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية، عن طريق وضع حد للاستحقاقات السلبية للعملاء والتى ترتبط بدرجة عالية بالحكم الشخصى للمديرين والعمل على الحد من الممارسات المحاسبية المشكوك فيها ، وتقديم النصح للعملاء نحو اتخاذ نهج أكثر تحفظاً للمحاسبة والإبلاغ المالي، وهو الأمر الذى يتطلب مراجعة جيدة لان الشركات ذات الاستحقاقات المشكوك فيها أكثر صعوبة فى المراجعة عن غيرها .

ولذلك نجد أن مستوى التحفظ المحاسبى يرتبط بكفاءة مراقب الحسابات ، والتى ترتبط بحجم مكاتب المراجعة والتزامه بتنفيذ المعايير الدولية IFRS وخاصة فيما يتعلق بالمكاسب والملاءمة الوقتية للأخبار الجيدة والسيئة، والاعتماد على المبادئ والمعايير يؤدى إلى الحصول على تقارير مالية جيدة لأنه يكون هناك ضغط كبير من جانب مراقبى الحسابات بالالتزام بتنفيذ تلك المبادئ والمعايير .

ويرتبط الالتزام بالتحفظ المحاسبى ايجابياً مع الالتزامات القضائية لمراقب الحسابات، حيث وجد أن ما حدث مع مكتب اندرسون وتعرضه للتقاضى بسبب "انرون" وفضيحة انهيارها والتى أرجع الكثيرون سببها إلى مكتب المراجعة ، مما دفع

غيرهم من مكاتب المراجعة الكبرى الأخرى إلى تمسكهم بمستوى مرتفع من التحفظ المحاسبى لتخفيض مخاطر التقاضى .

وبالتالى فان السعى الى تنفيذ سياسات التحفظ المحاسبى، يرتبط ارتباط وثيق بوجود مراجعة جيدة ومراقب حسابات كفؤ.

ولتعزيز جودة المراجعة وكفاءة مراقب الحسابات، وبالتالى الحصول على مستويات مرتفعة من التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية، يجب إتباع التالى (Charles et al,2011):-:-

١. توفير الحماية القانونية القوية لاستقلال مراقب الحسابات (ويتم ذلك عن طريق مراجعة عمليات المراجعة كل ست سنوات ،التناوب الالزامى لمراقبى الحسابات ، زيادة درجة التحفظ االمحاسبى)
٢. وجود قوانين قوية لحماية المستثمر، والتخوف الدائم من قبل مراقب الحسابات للتعرض للتقاضى .
٣. إنشاء وتنظيم لجان المراجعة لما لها من أهمية فى تحسين كفاءة عملية المراجعة ، واقتراح سياسات التحفظ المحاسبى .

المبحث الرابع

الإطار المقترح لتفعيل دور مراقبى الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى وآليات تطبيقه

نتيجة الممارسات المحاسبية السيئة فى الآونة الأخيرة والتى واكبت الأزمة المالية العالمية ، كان الاتجاه إلى التحفظ المحاسبى كأحد الآليات الهامة للحد ما ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتركيز الأنظار حول مراقبى الحسابات لتفعيل ذلك الاتجاه من خلال التمسك بالمعايير والمبادئ المحاسبية ، وهو ما تم التوصل إليه من خلال المباحث السابقة.

ولذلك كان من الهام السعى الى وضع الآليات المناسبة التى تساعد على تفعيل دور مراقب الحسابات فى هذا الشأن ، وهو ما يدفع الباحثة نحو الهدف الرئيسى للبحث وهو اقتراح إطار يساعد على تفعيل عمل مراقب الحسابات ، ولذلك سيتم تقسيم المبحث الى النقاط التالية :

أولاً: هدف الإطار المقترح

ثانياً : أركان الإطار المقترح

ثالثاً: آليات تطبيق الإطار المقترح

وسنتناول تلك النقاط بالتفصيل التالى :-

أولاً: هدف الإطار المقترح

يهدف الإطار المقترح إلى تفعيل دور مراقبى الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى، من خلال نوفير مجموعة من الآليات والتى من أهمها معايير التقارير الدولية IFRS، والتى من شأنها رفع كفاءة مراقبى الحسابات وبالتالى رفع جودة المراجعة للوصول الى تقارير مالية جيدة وموثوق فيها .

ثانياً : أركان الإطار المقترح

ولتحقيق ذلك الهدف يتكون الإطار المقترح من مجموعة من المحاور، والتى تمثل أركان الإطار ، وتتمثل فيما يلى :

١. مراعاة متطلبات التحفظ المحاسبى وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standards IFRS

أدى الالتزام بمعايير IFRS وتطبيقها (Jere & Dechun,2006)، إلى حدوث تغييرات جذرية فى القواعد الأساسية للنظم المحاسبية.

ومن أكثر السياسات المحاسبية التى تأثرت بمعايير IFRS ، السياسات الخاصة بالتحفظ المحاسبى بنوعيه (الشرطى – غير الشرطى)، حيث وجد أن الالتزام بمعايير التقارير الدولية IFRS تزيد من الأخذ بالتحفظ الشرطى ، وتحد من التحفظ غير الشرطى.

ومن أمثلة المعايير التى أصدرتها IFRS وتؤدى إلى ممارسات محاسبية يكون من شأنها خفض درجة التحفظ غير الشرطى، وزيادة درجة التحفظ الشرطى ، ما يلى:-

أ. "IFRS3" والذى يدعو إلى تراجع استهلاك الشهرة، ليحل محله الاختبارات عندما تتطلب الظروف الاقتصادية ذلك " والتى تتطلب المزيد من الأخبار ذات الطبيعة المستقلة.

ب. يتطلب الاعتراف بالأصول غير الملموسة على أساس الأنشطة مما يتطلب المزيد من التحفظ الشرطى للأصول غير الملموسة (المعيار IAS 38)

ج. المعيار IAS 37 يقيد الاستخدام المفرط للأحكام، ولا سيما عن طريق استبعاد مخصصات خسائر المستقبل.

د. معايير IFRS بصورة كاملة تحظر الاحتياطيات المخفية.

وبالتالى فأن معايير التقارير الدولية IFRS تقدم فرصة لمراقبى الحسابات للتأثير على اختيارات المحاسبة في اتجاه أكثر نحو التحفظ الشرطى، حيث أن الالتزام

بمعايير IFRS يستلزم المزيد من التقييمات المحاسبية ومهنية الحكم ، وهو الأمر الذى يلتزم به مراقبى الحسابات للوصول الى جودة المراجعة التى ينشدها.

على الجانب الأخر نجد بعض المنظمات المهنية الأخرى واضعة المعايير مثل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) تسعى الى القضاء على التحفظ المحاسبى فى أطرها المفاهيمية الجديدة ، لصالح القيمة العادلة ، وهو الأمر الذى قوبل بهجوم شديد نتيجة أن القضاء على التحفظ المحاسبى يؤدى إلى إخفاء المديرين للأخبار السيئة ، مما يزيد من خطر الانهيار ، واختتم الكونجرس الأميركي أن الهوس بالقيمة العادلة و الكساد الكبير (الذي أدى إلى المبالغة في تقدير قيم صافي الأصول والدخل) كان السبب الرئيسى وراء الأزمة المالية.

٢. <u>تطوير إمكانيات وكفاءة مراقبى الحسابات:</u>

حتى يمكن الوصول الى مستوى عال من جودة المراجعة ورفع كفاءة مراقبى الحسابات ، والتى تمكنهم من الاستغلال الجيد لأدواتهم وبالتالى إمكانية تفعيل وفرض سياسات التحفظ المحاسبى على العملاء ، ترى الباحثة ضرورة السعى للحفاظ على استقلال مراقبى الحسابات، حيث يعتبر استقلال مراقبى الحسابات صورة من صور جودة المراجعة ، ويتم السعى للحفاظ عليه من خلال العوامل التالية:(Gerald & Jian,2006)&(Linda et al, 2011)

أ.**الالتزام بتناوب الشركاء لمراقبى الحسابات (Jane et al ,2005)**:- يجب السعى الى تحقيق التناوب الالزامى لمراقبى الحسابات على أن يحدث ذلك التناوب كل خمس سنوات- (على الرغم من غياب شبه كامل لأدلة منهجية بشأن الوقت الذى ينبغى أن يقضيه شريك المراجعة فى القيام بمهامه الخاصة بمراجعة حسابات العميل)- بما لا يؤثر معه التناوب على نوعية مراجعة الحسابات وجودة المراجعة،

ويرتبط التناوب ايجابياً مع زيادة التحفظ المحاسبى، ولكنها على الجانب الآخر ترتبط بها مجموعة من التكاليف، حيث ترتفع التكاليف نتيجة الاتفاق مع فريق مراجعة جديد تماماً ، وذلك نتيجة احتياجهم لضرورة التعرف على البيئة التجارية للعميل والضوابط الداخلية وسياسات إعداد التقارير المالية، كل ذلك يتطلب المزيد من التدريب والاعتماد على المراجعة الشاملة للمساعدة فى حل العديد من المسائل المحاسبية المعقدة

ولذلك فان معظم الهيئات التنظيمية ركزت على الالتزام بتناوب الشركاء بدلاً من الالتزام بتناوب شركات مراجعة الحسابات، حيث قد يقترح مكتب المراجعة إجراء تغيير فريق المراجعة الخاص بالعميل إذا كان هذا التغيير يساعد مكتب المراجعة على إدارة وتطوير أداء الموظفين الرئيسين والشركاء فى مكتب المراجعة، وذلك مثلاً عن طريق إعطاء بعض الموظفين أو شركاء محددين "معينين حديثا" أحد العملاء ذو حجم الأعمال البسيطة وليس عميل ذو شركة كبيرة ومعقدة ، مما يكسب الشريك الخبرة والكفاءة اللازمة لإحراز تقدم مع العملاء وخاصة فى المسائل المحاسبية المعقدة ، وتخصيص الشركاء الأكثر خبرة للعملاء ذو الشركات الكبيرة والمعقدة محاسبياً مما يقلل من مخاطر المراجعة.

على الجانب الأخر ، يمكن ان يكون العميل نفسه رافضاً وغير راغب فى تغيير فريق المراجعة لديه ، وذلك لتصوره بأنه تعطيل لعملية المراجعة ، أو لرغبته وخوفه من الصعوبات المحتملة من عدم الحصول على موافقة على السياسات المحاسبية المثيرة للجدل والتقديرات ، وبذلك يكون للعميل الدافع القوى نحو مقاومة تغيير فريق المراجعة فى ظل بيئة غير منظمة لا تتطلب تناوب الزامى لفريق المراجعة قبل انقضاء الفترة الزمنية القانونية مقارنة ببيئة منظمة والتى تكون فيها تلك التغييرات اقل مقاومة من قبل العملاء.

وبالتالى نجد علاقة بين تغييرات مراقبى الحسابات ونوعية الإبلاغ المالى "التحفظ المحاسبى" حيث نجد أن الشركات التي يكون لديها نفس مراقب الحسابات لفترة طويلة قد يؤدى ذلك الى وجود تلاعب فى الأرباح .وقد ارتبط عادة تغيير مراقبى الحسابات بالفضائح المحاسبية لشركة العميل ، وسعى فريق المراجعة الجديد الى الالتزام بسياسة تحفظية مشددة .

ب. الحد من تقديم مراقب الحسابات للخدمات الاضافية(Caitlin et al ,2006):

ونعنى بالخدمات الإضافية تلك الخدمات التى يقدمها مراقب الحسابات لعملائه بخلاف المراجعة والتى تؤثر على أتعابه .حيث اتجهت العديد من الجهات التنظيمية والمهنية فى الولايات المتحدة وأماكن أخرى إلى الحد من تقديم مراقب الحسابات للخدمات الإضافية وذلك بسبب المزاعم التى تؤكد أن الخدمات الإضافية تؤثر سلباً على استقلاليه مراقب الحسابات، وبالتالى خفض جودة التقارير المالية والموافقة على سياسات المحاسبة الإبداعية التى تتبعها الإدارة، وذلك بسبب تخوفهم من فقدانهم ذلك الدخل الكبير الذى تقدمه الخدمات الإضافية .

حيث أنه فى ظل تقديم مراقب الحسابات للخدمات الإضافية يجد مراقب الحسابات نفسه مدافعا عن عميله مما يجعل من الصعب عليه أن يظل مستقلا استقلالا حقيقيا ، حيث انه يصبح على علاقة وطيدة مع الإدارة أثناء تقديمه للخدمات الإضافية، وبالتالى يقوم بدور التابع للإدارة يتلقى منها التعليمات، ويحقق رغباتها مما يؤثر ولو بشكل غير مباشر على عمله كمراقب حسابات، وخاصةً إذا كانت المكافأة التى سيحصل عليها ستزيد من أتعابه، وبالتالى فان الأحكام التى يصدرها والخاصة بعملية المراجعة تكون أقل دقة ولا يمكن الاعتماد عليها بالدرجة نفسها مما لو صدرت منه هذه الأحكام كمراجع فقط . (Brian & Joe, 2002)&(Mark,2002)

وبالتالى فأنه من المتوقع أن ينخفض التحفظ المحاسبى عند تقديم مراقب الحسابات للخدمات الإضافية نتيجة تؤثر استقلال مراقب الحسابات سلباً ، وبالتالى انخفاض جودة المراجعة .

ج.تشجيع مكاتب المراجعة الصغرى للاندماج لتكوين مكاتب مراجعة كبرى: (Jere & Dechun,2006)&(Gopal,2004,2007)

تعرف مكاتب المراجعة الكبرى بأنها تلك المكاتب المعترف بها دولياً سواء فى الخبرة أو السمعة، والتى يوجد بها برامج متكاملة للتوظيف والتدريب، وأساليب وأدوات المراجعة الحديثة ، والتى يكون لديها حساسية اكبر للمعلومات المضللة التى تقدمها الإدارة ، حيث تتأثر سمعتهم عند تقديم مستوى خدمة دون الجيد، حيث يتركز رأس مالها الحقيقى فى سمعتها ، وبذلك تسعى دائماً الى الحفاظ عليه ، مما يجعلها أكثر صرامة فى الاستجابة لقوانين حماية المستثمر وحفاظاً على استقلالها، مما يجعل المستثمرون لديهم ثقة فى التقارير المالية المعتمدة من قبل أحد مكاتب المراجعة الكبرى وما تحتويه من معلومات محاسبية وبصفة خاصة المعلومات عن الأرباح.

فى المقابل فان مكاتب المراجعة الأصغر حجماً تكون اقل حساسية وتؤثراً لأنهم لا يملكون تلك السمعة التى تمثل مصدر تخوف وحرص من قبل مكاتب المراجعة الكبيرة.

وتتميز مكاتب المراجعة الكبرى في الولايات المتحدة ، بفرض مستوى عال من الجودة حفاظاً على سمعتهم من خطر التعرض للدعاوى القضائية التي يمكن أن تنشأ من التقارير المالية المضللة للعملاء، وخاصة تلك التقارير التى تظهر أرباح مفرطة في التفاؤل، ويرى البعض أن مكاتب المراجعة الكبرى التى تتواجد فى أمريكا هى التى تتميز بالجودة والكفاءة ويرجع ذلك الى البيئة القضائية القوية فى أمريكا ، ولكن على الأغلب أن ذلك لا يقتصر فقط على أمريكا وذلك لان تلك المكاتب عالمية وتلتزم بالجودة والحفاظ على سمعتها حول العالم ، ويستطيعوا تحقيق ذلك عن طريق تدريب موحد للموظفين ،وممارسات تقاسم المعارف، وتطبيق منهجيات مراجعة الحسابات الموحدة العالمية ، وتناسق معاملة عملائها في أنحاء العالم فيما يتعلق بنوعية الأرباح والتحفظ المحاسبى، وبالتالى فأن هناك حد أدنى من الجودة يتواجد فى كافة المكاتب على مستوى العالم ، إلا أنه يختلف بشكل منتظم مع اختلاف البيئات المؤسسية .

وبالتالى يسعى مراقبى الحسابات الأكفاء فى مكاتب المراجعة الكبرى الى رفض ممارسات المحاسبة الإبداعية وزيادة التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للعملاء، وبالتالى زيادة كفاءة المعلومة المحاسبة الواردة ببيانات العميل، حيث توجد علاقة ايجابية بين التحفظ الشرطى ومراجعى الحسابات الكبار فى الدول ذات المستويات العالية من حماية المستثمر(Manuel ,2010)

حيث أن مراقبى الحسابات المنتمون إلى مكاتب المراجعة الكبرى، يكونون أكثر استقلاليه،وبالتالى أقدر على مقاومة الضغوط الإدارية وكبح الاستحقاقات غير الطبيعية قصيرة الأجل في الشركات التي لديها حافز في زيادة الدخل من إدارة الأرباح.(Charles et al,2011)

<u>د. وضع قواعد عامة حول أتعاب المراجعة:</u> & (Paul& Debra,2005)

(Ferdinand & Tony,2008) تعرف أتعاب المراجعة بأنها " العبء المالى الذى يتحمله العميل ويتوقع أن يحصل فى مقابلة على منفعه تبرره" أى هو ما يحصل عليه مراقب الحسابات مقابل خدماته" ويتحكم فى تقدير أتعاب المراجعة عاملان هما جودة أداء عملية المراجعة (المتمثلة فى حجم مكتب العميل، الخصائص الداخلية للعميل مثل حجم أعمال العميل والمخاطر المتعلقة بعمله)، والعامل الثانى هو التكاليف التى يتحملها مراقب الحسابات فى سبيل القيام بعمله.

وبالتالى نجد أن أتعاب مراقب الحسابات من أهم القضايا المؤثرة على استقلاله، حيث وجد أن العلاقات المالية بين مراقب الحسابات والعميل من أهم ما يهدد استقلاله ، ومستوى الأتعاب هى أهم مقياس على ذلك(hollis,et al ,2002) .

ومن هنا تر الباحث أن انتهاج مراقبو الحسابات لسياسات التحفظ المحاسبى، تؤدى الى ارتفاع أتعابه حيث نجد أن " عاملى تحديد الأتعاب-الجودة والتكاليف- يتواجدان بصورة مرتفعة مما يدفع بارتفاع الأتعاب"

حيث نجد أن ممارسات المحاسبة الإبداعية التى تتبعها بعض الشركات، والتى تؤدى أن تكون التقييمات التى يتبعها المديرين مراراً وتكراراً متفائلة، مما يثير حفيظة المستثمرين تجاه تلك التقارير وانخفاض ثقتهم واعتمادهم على المعلومات الواردة بتلك

التقارير ،مما سيحمل مراقبو الحسابات مسئولية بذل المزيد من الجهد فى مراجعة تلك التقارير لتوفير جانب الطمأنينة للمستثمرين، مما يؤدى فى النهاية إلى زيادة أتعاب المراجعة .

فى نفس الوقت قد يتحمل مراقبو الحسابات المزيد من التكاليف القضائية الإضافية التى قد يتعرضون لها إذا لم يثق المستثمرون فى النتائج التى توصل إليها مراقبى الحسابات بالنسبة للتقارير ، فى تلك الحالة فان مراقبى الحسابات يحتاجون إلى تنفيذ المزيد من الاختبارات الموضوعية وتحليل الإجراءات للتأكد من صحة إجراءات المراجعة تجنباً لخطر التعرض للتقاضى، وهو الأمر الذى يتبعه المزيد من التكاليف وبالتالى زيادة الأتعاب.

ونتيجة لذلك فان الجهد الذى يبذله مراقب الحسابات للعمل على زيادة الأخذ بمبادئ التحفظ المحاسبى ،سيؤدى إلى المزيد من الأتعاب وخاصة عندما ينفقون الكثير من الأموال فى التدريب والتكنولوجيا لإجراء عمليات مراجعة جيدة ، وهو الأمر الذى قد يثير حفيظة البعض من تأثير تلك الأتعاب المرتفعة على استقلاله ، ولذلك ترى الباحثة ضرورة السعى الدائم إلى الإفصاح عن الأتعاب ، ووضع القيود على نسبة الأتعاب المحصلة من كل عميل على حدا .

٣. لجان المراجعة :-

تعرف لجنة المراجعة "بأنها لجنة استشارية منبثقة عن مجلس إدارة الشركة وتتكون أساسا من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، وهؤلاء الأعضاء غالبا ما يكونون من ذوى الخبرة خاصة فى الأمور المالية والإدارية" (د.عبد الوهاب)

وتنبع أهمية لجان المراجعة من كونها إحدى الآليات الهامة فى عمليات الرقابة والمساءلة بالشركات المساهمة، حيث أنها تضفى مزيداً من الثقة فى أداء المراجعين الخارجيين والداخليين لواجبهم من أجل حماية مصالح حملة الأسهم، وبالتالى تسعى لجان المراجعة إلى تحقيق مجموعة من المهام (أمانى ،٢٠٠٠):-

١. التأكد من كفاءة خدمات المراجعة الداخلية والخارجية .

٢. مساعدة أعضاء مجلس الإدارة فى أداء بعض مهامهم ومسئولياتهم القانونية عن إدارة الشركة .

٣. تعمل لجان المراجعة على زيادة الموضوعية والاستقلالية لمراقبى الحسابات.

٤. تركز على التقارير المخادعة وتعمل على عدم وجودها .

٥. الحد من زيادة الدخل الناتج عن إدارة الأرباح والحد من "ممارسات المحاسبة الإبداعية " .

وقد اهتمت المنظمات المهنية والمعايير الدولية بلجان المراجعة حيث أصدر مجلس معايير المراجعة المنبثق عن المجمع الامريكى عام ١٩٨٨ تسع نشرات لمعايير المراجعة تهدف الى تضيق فجوة التوقعات فى المراجعة وقد أبرزت تلك النشرات بصورة مباشرة أهمية لجان المراجعة ، بالإضافة الى ذلك أصدر المجمع فى عام ١٩٩٢ نشرة معايير المراجعة رقم (٧١) التى تطالب مراقب الحسابات بإخطار الإدارة بالتحريفات الهامة فى المعلومات المالية نتيجة عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ، كذلك فى مصر أشار المشرع فى معيار السلوك المهنى (الاستقلالية) الى أهمية لجان المراجعة كأداة من أدوات الحماية لاستقلال مراقب الحسابات(جورج ،١٩٩٨)،(الوقائع المصرية ،٢٠٠٤)

ولذلك يتم السعى الى استعادة مصداقية نظام الإبلاغ المالي الذي شوه بالعديد من الفضائح المحاسبية عن طريق لجان المراجعة، ونظراً لان لجان المراجعة تعتبر هى جهاز العرض النهائي الذى يعرض عليه عملية إعداد التقارير المالية ، فان الخبرة المالية للجنة مراجعة الحسابات تعتبر المفتاح الرئيسى فى تحديد الفعالية، وبالتالى تزداد كفاءة أعضاء لجان المراجعة حين الجمع بين الخبرات المالية والإدارية، مما يضمن مصداقية التقارير المالية والحفاظ على التحفظ المحاسبى فى تلك التقارير، ولذلك تدعو لجنة ساربنيز أوكسلى إلى حتمية وجود خبير مالى واحد على الاقل من ضمن أعضاء لجنة المراجعة، حيث ان الخبرة المالية (والمقصود بها على وجه التحديد الخبرة المحاسبية) للجان المراجعة ترتبط ايجابيا بالتحفظ

المحاسبى حيث تسهم بشكل كبير فى تعزيز وتحسين التحفظ المحاسبى (Gopal,2007).

حيث تعتبر لجان المراجعة ذات الخلفية المحاسبية الأفضل فى تطبيق التحفظ المحاسبى وذلك للأسباب التالية :-

١. وجود الخبرة المحاسبية يوفر القدرة على تقييم مدى طبيعة وملاءمة اختيارات المديرين المحاسبية، والنظر الى معقولية التفسيرات التى تقدمها الإدارة ولاسيما طبيعة الخلافات بين مراقبى الحسابات والإدارة، حيث وجدت الأدلة على أن الشركات التى لديها مشاكل فى تقاريرها المالية هم الذين لا يمتلكون المستشارين الماليين ضمن أعضاء لجان المراجعة، حيث يتطلب من لجان المراجعة ليس فقط فهم وإدراك المبادئ المحاسبية والتقديرات المستخدمة بواسطة المديرين بل وأيضا إدراك أن تلك المبادئ والتقديرات ترتبط بالتحفظ المحاسبى اكثر من غيرها .

٢. الأحكام الواردة في مواثيق لجان المراجعة تحفز على تطبيق سياسات التحفظ المحاسبى

٣. الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة يعزز من جودة التقارير المالية وارتفاع درجة التحفظ المحاسبى بها (Charles et al,2011).

وبالتال فان لجنة المراجعة تعتبر أحد أهم الآليات التى يجب أن يستعين بها مراقبو الحسابات فى الوصول لدرجات التحفظ المحاسبى التى يريدونها وتحميهم من مخاطر التقاضي و فقدان السمعة .

٤. الحوكمة وسوق المال المصرى :

أصدرت الهيئة العامة لسوق المال القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٦ ، وذلك لتحويل مبادئ الحوكمة الصادرة عن وزارة الاستثمار في أكتوبر ٢٠٠٥ ، من مجرد معايير وأدلة إرشادية، إلى قواعد ملزمة، كما أصدرت أدلة للتطبيق لمعاونة الجهات المعنية على تنفيذ هذه القواعد.

وأسست إدارة لحوكمة الشركات وألزمت مراقبي الحسابات بإعداد تقرير عن مراجعته يوضح مدى التزام الشركات بتطبيق قواعد الحوكمة الصادرة عن الهيئة الواردة بقواعد القيد بالبورصة، وعلى مراقبى الحسابات إخطار الهيئة بصورة من تقريره الخاص بالحوكمة قبل تاريخ انعقاد الجمعية العمومية .

حيث نجد ان هناك ارتباط إيجابي بين التحفظ المحاسبى وحوكمة الشركات للشركات الأمريكية، والأدلة الحالية تشير الى زيادة التحفظ المحاسبى نتيجة لأحكام "قانون" ساربانيس—أوكسلي التى تعمل على تعزيز الحوكمة &(scott, 2007 .(Anwer,&(Fernando et al, 2005)&(Lawrence,2007)

وهو ما ينطبق على المجتمع المصرى، حيث وجهت القواعد النظامية لهيئة سوق المال المصرى، وما اشتملت عليه من قواعد الحوكمة المديرين ومراقبى الحسابات نحو ممارسة التحفظ المحاسبي بصورة أكبر ،حيث طالبت الشركات بضمان مستويات عالية من الشفافية في إفصاحاتهم المالية ، وبالتالى انخفاض لا تماثلية المعلومات وتعتبر تلك الظروف ملاءمة لتنفيذ سياسات التحفظ المحاسبي.

حيث تحث القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال المصرية الشركات علي تبني ممارسات محاسبية أكثر تحفظ.حيث ينجم عن تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال زيادة مستوي الشفافية،وأيضا زيادة مخاطر الدعاوي القضائية وفرض الجزاءات، وبالتالي زيادة حجم ممارسات التحفظ المحاسبي، مع تقلص احتمالات حدوث عمليات تلاعب وغش.

وألزمت مراقب الحسابات بالتقرير عن ذلك، وبالتالى فهو طرف من أطراف تنفيذ الحوكمة، والتى تعتبر أداة أخرى فى يد مراقب الحسابات لتفعيل سياسات التحفظ المحاسبى عن طريق ما يصدره من تقارير.

ثالثاً : آليات تطبيق الاطار المقترح:

وتتمثل آلية تطبيق الإطار المقترح فى الدراسة الميدانية التى قامت بها الباحثة على مجموعة من مراقبى الحسابات المزاولين للمهنة بمكاتب المحاسبة والمراجعة فى جمهورية مصر العربية، بهدف استطلاع آراءهم حول مدى قدرة الإطار المقترح على تفعيل دور مراقبى الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى، وبالتالى مدى إمكانية تطبيقه، وذلك عن طريق تحليل نتائج اختبار الفروض التى تم وضعها بغرض تحقيق أهداف الدراسة، وذلك من خلال القيام بإعداد استقصاء موجه لعينة منهم ، وسنتناول ذلك فى النقاط التالية:-

١: طبيعة الدراسة الميدانية:- تتضح طبيعة الدراسة الميدانية من خلال النقاط التالية :-

أ: الهدف من الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية الى استطلاع آراء الممارسين لمهنة المراجعة بمكاتب المحاسبة والمراجعة المهتمين بشئون المهنة فى مصر ، وذلك للوقوف على مدى فعالية الإطار المقترح وما يحتويه من آليات على تفعيل دور مراقب الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى ، كهدف رئيسى ينبثق منه مجموعة من الأهداف الفرعية وهى:-

١. دراسة انتقاديه تحليلية للتحفظ المحاسبى فى ظل ممارسات المحاسبة الإبداعية.
٢. دراسة تحليلية لدور مراقبى الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى، فى ضوء آليات مختلفة مثل معايير التقارير الدولية IFRS ولجان المراجعة وحوكمة الشركات .
٣. إجراء دراسة ميدانية للإطار المقترح فى مجال التحفظ المحاسبى .

ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفروض التالية، والتى سيتم اختبارها استناداً الى البيانات التى تم تجميعها وباستخدام عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة:-

١. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

والتحفظ المحاسبى .

٢. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة مراقب الحسابات والتحفظ المحاسبى.

٣. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإطار المقترح والتحفظ المحاسبى.

ب: مجتمع الدراسة وحجم العينة:

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية واختبار الفروض السابق ذكرها ، حددت الباحثة مجتمع الدراسة الميدانية من الفئات ذات الصلة الوثيقة بعملية المراجعة والتى تتكون من مراقبى الحسابات بمكاتب المحاسبة والمراجعة باعتبارهم الفئة المنوط بها البحث وبالتالى هم أقدر الفئات على تحديد مدى جودة وفاعلية الإطار المقترح وإمكانية تطبيقه .

ولذلك تم توزيع ٢٠٠ استمارة على خمس من مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى والتى تتمثل فى مكتب حازم حسن، ومكتب المحاسبون المتضامنون" أرنست أند يانج " ، مكتب صالح وبرسوم وعبد العزيز" دايلوت وتوتش"، مكتب منصور وشركاه "برايس وواتر هاوس" ، مكتب دكتور عبد العزيز حجازى، وذلك لصعوبة استقصاء جميع مفردات مجتمع مراقبى الحسابات على مستوى جميع محافظات جمهورية مصر العربية لعوامل "الوقت –التكلفة" ، ولتركز جميع مكاتب المراجعة الكبرى بمنطقة القاهرة الكبرى، وتميز مراقبى الحسابات بتلك المكاتب بالكفاءة والمهارة العلمية والعملية .

ج: اداة الدراسة الميدانية

اعتمدت الباحثة على أسلوب قائمة الاستقصاء كوسيلة رئيسية لجمع البيانات وقد تم تصميمها بحيث تحتوى على قسمين أساسين هما :

القسم الأول ويحتوى على مجموعة من الأسئلة التى تختص بالمستقصى منهم للتأكد على مدى مناسبتهم للإجابة على الأسئلة القائمة، والقسم الثانى ويحتوى على أسئلة تعمل على تغطية فروض الدراسة.

وقد روعى فى تصميم قائمة الاستقصاء أن تحتوى على مجموعتين من الأسئلة على النحو التالى :-

-أسئلة ذات نهايات مغلقة: حيث يجب على المستقصى منه أن يختار إجابة واحدة من بين خمس إجابات يكون لكل منها وزن رقمى اعتمادا على مقياس ليكرت ذى الخمس نقاط.

-أسئلة ذات نهايات مفتوحة : وذلك لإعطاء المستقصى منهم مجالا أوسع لإضافة ما يرونه مناسبا فى هذا المجال.

د: جمع البيانات:

تم توزيع قائمة الاستقصاء على فئة الدراسة وشرح الهدف من البحث والغرض من قائمة الاستقصاء لهم من اجل جمع البيانات التى تخدم البحث ، وقد حرصت الباحثة ان يتم إجراء بعض المقابلات الشخصية من اجل الحصول على مزيد من الإيضاح ، وقد كانت الاستجابة من فئة الدراسة كما هو موضح بالجدول التالى:-

جدول رقم (١) استجابة فئة الدراسة

فئة الدراسة	عدد الاستمارات الموزعة	الاستمارات الواردة		الاستمارات المستبعدة		الاستمارات الصحيحة	
		العدد	متوسط النسبة	العدد	متوسط النسبة	العدد	متوسط النسبة
مراقبى الحسابات	٢٠٠	١٦٥	%٨٢,٥	١١	%٦,٧	١٥٤	%٩٣,٣

يتضح من بيانات الجدول السابق أن معدل نسبة الردود الصحيحة يصل الى ٩٣% ، وهى معدلات مرتفعة ، وعلى ذلك تمثل نسبة الاستمارات الصحيحة نسبة جيدة يمكن الاعتماد على النتائج المحصلة منها.

هـ. الأساليب الاحصائية المستخدمة:

تم استخدام البرنامج الاحصائى(SPSS) فى إجراء التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة ، حيث تم الاعتماد على:-

- معامل الارتباط "ألفا" "Alpha Correlation" ويتم استخدامه لتقييم ثبات ومدى اعتمادية أو مصداقية المقاييس المستخدمة فى الدراسة، وارتفاع معامل "ألفا" يعنى عدم وجود تحيز أو تحريف في النتائج عند التحليل.
- أسلوب الانحدار البسيط: ويستخدم لبيان طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وهى الفروض القائمة على العلاقة بين متغيرين فقط ، بهدف الحصول على معامل التحديد "R2 " الذى يقيس نسبة الاختلاف للمتغير التابع والذى يتم تفسيره بواسطة المتغير المستقل ، وتتراوح قيمة معامل التحديد بين صفر وواحد صحيح ، وكلما زادت قيمة معامل التحديد زادت قوة العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

٢. نتائج التحليل الاحصائى واختبارات الفروض :

تعرض الباحثة نتائج التحليل الاحصائى ،واختبارات مدى صحة الفروض من خلال النقاط التالية:

أ. تقييم اعتمادية(مصداقية)النموذج

يستخدم معامل "ألفا" فى تقييم مصداقية مجموعة من العبارات التى تقيس كل متغير وذلك لبحث مدى الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية، وعدم وجود تحيز أو تحريف فى النتائج عند التحليل مما يؤدى إلى إمكانية تعميم النتائج .

ويوضح الجدول رقم (٢) معاملات "ألفا" لمتغيرات الدراسة الرئيسية التى يتم قياسها باستخدام مجموعة من المتغيرات الفرعية، ويتبين من الجدول أن قيم "ألفا" تتراوح بين (٠.٧٦٥٩، ٠.٩٨٢٠)، وهو ما يعنى مستوى مقبول من اعتمادية (مصداقية) المقاييس بالنسبة لكافة المتغيرات، حيث تمثل ٥٠% الحد الأدنى المقبول لمعامل "ألفا" وارتفاع معدلات الاعتمادية يعكس درجة الاتساق الداخلى بين محتويات

كل متغير من المتغيرات السابقة، كما أنه يعنى إمكانية الاعتماد على هذه المتغيرات فى الواقع العملى .

جدول رقم (٢) تقييم اعتمادية (مصداقية) المتغيرات

المتغير	معامل الثبات (Alpha)
العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبى (Y1) (المتغير التابع)	٠.٨٠١٠
العوامل التى تساعد على الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (x1) " متغير مستقل"	٠.٧٦٥٩
العوامل التى تزيد من كفاءة مراقب الحسابات (x2) "متغير مستقل"	٠.٩٨٢٠
دور الإطار المقترح فى تفعيل دور مراقبى الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى (x3)" متغير مستقل"	٠.٧٦٦١

ب. اختبارات الفروض

بالنسبة للقسم الأول من أقسام قائمة الاستقصاء فقد أوضحت البيانات ، أن الحد الأدنى لخبرة الذين قاموا بملئ الاستمارة "خمس سنوات" وتزايدت هذه الخبرة حتى وصلت عند البعض "بخمس عشر سنة " مما يدل على خبرة القائمين بملئ الاستمارة والاعتداد بآرائهم .ويساعد على الثقة عند اختبار الفروض كما يلى:-

أ. اختبار الفرض الاول

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتحفظ المحاسبى "

استخدم تحليل الانحدار البسيط لقياس العلاقة بين المتغير المستقل الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "X1" والذى يرمز لعباراته (X1.1-X1.5) وبين المتغير التابع وهو التحفظ المحاسبى "Y1 " والذى يرمز لعبارته(Y1.1-Y1.10)

ويلخص الجدول التالى نتائج التحليل الإحصائى الخاصة بالعلاقة بين التحفظ المحاسبى والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

جدول (٣)

العلاقة بين التحفظ المحاسبى والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

المتغير المستقل	BETA	قيمة (T)	مستوى المعنوية
X1	٠.٧٩٢	١٦.٠٠٢	٠.٠٠٠٠
معامل الارتباط (R)= ٧٩.٢ %			
معامل التحديد(R^2) = ٦٢.٨%			
قيمة (ف) المحسوبة =٢٥٦.٠٧		مستوى معنوية (ف) =٠,٠٠٠	
مستوى الدلالة الإحصائية= ٥%		درجات الحرية = (١-١٥٣)	

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

القوة التفسيرية للنموذج : بلغت قيمة R = ٠.٧٩٢ وهى تمثل معامل الارتباط الثنائى بين المتغيرين مما يدل على أن العلاقة بين التحفظ المحاسبى والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، علاقة موجبة بمعنى انه كلما استطعنا الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كلما اهتممنا بتطبيق معدلات مرتفعة للتحفظ المحاسبى ، والعكس صحيح فكلما زادت ممارسات المحاسبة الإبداعية، كلما عنى ذلك انخفاض العمل بمتطلبات التحفظ المحاسب. ثم حسبت قيمة R^2 البالغة والتى تدل على قوة العلاقة بين الاثنين والتى بلغت ٦٢.٨% وهى علاقة ارتباط قوية .

معنوية النموذج: يستدل على معنوية النموذج من خلال مستوى المعنوية (ف) والتى تساوى (٠,٠٠٠) وهو ما يعنى أن نسبة الخطأ فى قبول هذا النموذج تساوى صفرا وهذا يدل على أن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية وانه يسهم إسهاماً معنوياً فى التأثير على التحفظ المحاسبى ويستدل على ذلك أيضا بارتفاع قيمة F المحسوبة(٢٥٦.٠٧) عن قيمة F الجدولية عند درجات حرية (١-١٥٣) ومستوى معنوية ٥% وهى تساوى (٦.٨٤) كما يتضح من مستوى معنوية (ت) والتى توضح أن المتغير المستقل معنوى التأثير على التحفظ المحاسبى ، ويستدل على ذلك أيضا

بارتفاع قيمة (ت) المحسوبة والبالغة (١٦.٠٠٢) عن قيمة (ت) الجدولية عند مستوى معنوية ٥% وهى تساوى (١.٩٦٠).

ولذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بمعنى

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والتحفظ المحاسبى "

ب.اختبار الفرض الثانى

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة مراقب الحسابات والتحفظ المحاسبى"

استخدم تحليل الانحدار البسيط لقياس العلاقة بين المتغير المستقل وهو كفاءة مراقب الحسابات "X2" والذى يرمز لعباراته (X2.1-X2.4) وبين المتغير التابع وهو التحفظ المحاسبى "١Y " والذى يرمز لعبارته (Y2.1-Y1.10)

ويلخص الجدول التالى نتائج التحليل الاحصائى الخاصة بالعلاقة بين كفاءة مراقب الحسابات والتحفظ المحاسبى.

جدول (٤) العلاقة بين كفاءة مراقب الحسابات والتحفظ المحاسبى

المتغير المستقل	BETA	قيمة (T)	مستوى المعنوية
X2	٠.٨٠٨	١٣.٣٤٥	٠.٠٠٠
معامل الارتباط (R)=٠.٨٠٨			
معامل التحديد(R^2) = ٠.٦٥٢			
قيمة (ف) المحسوبة =١٧٨.١٠٠		مستوى معنوية (ف) =٠.٠٠٠	
مستوى الدلالة الإحصائية= ٥%		درجات الحرية =(١-١٥٢)	

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

القوة التفسيرية للنموذج : بلغت قيمة R = ٠.٨٠٨ وهى تمثل معامل الارتباط الثنائى بين المتغيرين مما يدل على أن العلاقة بين كفاءة مراقب الحسابات والتحفظ المحاسبى هى علاقة موجبة بمعنى أنه كلما ازدادت كفاءة مراقب الحسابات زادت جودة المراجعة وبالتالى زيادة الأخذ بالتحفظ المحاسبى ثم حسبت قيمة R^2 والتى تدل

على قوة العلاقة بين المتغيرين ومدى قدرة كفاءة مراقب الحسابات على التأثير فى التحفظ المحاسبى بنسبة ٦٥.٢% وهى علاقة ارتباط قوية.

معنوية النموذج: يستدل على معنوية النموذج من خلال مستوى المعنوية (ف) والتى تساوى (٠,٠٠٠) وهو ما يعنى أن نسبة الخطأ فى قبول هذا النموذج تساوى صفرا وهذا يدل على أن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية وانه يسهم إسهاماً معنوياً فى التأثير على التحفظ المحاسبى ويستدل على ذلك أيضا بارتفاع قيمة F المحسوبة (١٧٨.١٠٠)عن قيمة F الجدولية عند درجات حرية (١-١٥٣) ومستوى معنوية ٥% وهى تساوى (٦.٨٤)، كما يتضح من مستوى معنوية (ت) والتى توضح أن المتغير المستقل معنوى التأثير على التحفظ المحاسبى ، ويستدل على ذلك أيضا بارتفاع قيمة (ت) المحسوبة والبالغة (١٣.٣٤٥) عن قيمة (ت) الجدولية عند مستوى معنوية ٥% وهى تساوى (١.٩٦٠).

ولذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة مراقب الحسابات والتحفظ المحاسبى"

ج.اختبار الفرض الثالث

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإطار المقترح والتحفظ المحاسبى"

استخدم تحليل الانحدار البسيط لقياس العلاقة بين المتغير المستقل وهو الإطار المقترح "X3" والذى يرمز لعباراته (X3.1-X3.4) وبين المتغير التابع وهو التحفظ المحاسبى "Y١" والذى يرمز لعبارته (Y2.1-Y1.10)

ويلخص الجدول التالى نتائج التحليل الاحصائى الخاصة بالعلاقة بين الإطار المقترح و التحفظ المحاسبى.

جدول (٥) العلاقة بين الإطار المقترح والتحفظ المحاسبى

المتغير المستقل	BETA	قيمة (T)	مستوى المعنوية
X2	٠.٩٢٩	٣٠.٨٨	٠.٠٠٠
معامل الارتباط (R)=٠.٨٦٣			
معامل التحديد(R^2) = ٨٦.٢%			
قيمة (ف) المحسوبة =٩٥٣.٩٣		مستوى معنوية (ف) =٠.٠٠٠	
مستوى الدلالة الإحصائية= ٥%		درجات الحرية =(١-١٥٣)	

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

القوة التفسيرية للنموذج : بلغت قيمة R = ٠.٨٦٣وهى تمثل معامل الارتباط الثنائى بين المتغيرين مما يدل على أن العلاقة بين الإطار المقترح بمحاوره الأربعة والخاصة بزيادة كفاءة مراقب الحسابات من خلال مجموعة من العوامل التى تساعد على تفعيل دور مراقب الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى، وذلك فى ضوء الالتزام بالمعايير الدولية ،بالإضافة الى محورى لجان المراجعة والحوكمة، هى علاقة موجبة بمعنى أن الإطار المقترح عند تطبيقه يساعد على تفعيل دور مراقب الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى فى ضوء المعايير الدولية، مما يؤدى الى زيادة ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية ، ثم حسبت قيمة R^2 والتى تدل على قوة العلاقة ومدى قدرة الإطار المقترح على التأثير فى التحفظ المحاسبى ودور مراقب الحسابات فيه من خلال المعايير الدولية بنسبة ٨٦.٢% وهى علاقة ارتباط قوية.

معنوية النموذج: يستدل على معنوية النموذج من خلال مستوى المعنوية (ف) والتى تساوى (٠,٠٠٠) وهو ما يعنى أن نسبة الخطأ فى قبول هذا النموذج تساوى صفرا وهذا يدل على ان نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية وانه يسهم إسهاماً معنوياً فى التأثير على دور الإطار المقترح بمحاوره الأربعة وأهمها كفاءة مراقب الحسابات ودوره فى مجال التحفظ المحاسبى ، ويستدل على ذلك أيضا بارتفاع قيمة

F المحسوبة (٩٥٣,٩٣)عن قيمة F الجدولية عند درجات حرية (١-١٥٣) ومستوى معنوية ٥% وهى تساوى (٦.٨٤) كما يتضح من مستوى معنوية (ت) والتى توضح ان المتغير المستقل معنوى التأثير على التحفظ المحاسبى ، ويستدل على ذلك أيضا بارتفاع قيمة (ت) المحسوبة والبالغة (٣٠.٨٨) عن قيمة (ت) الجدولية عند مستوى معنوية ٥% وهى تساوى(١.٩٦٠).

ولذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإطار المقترح والتحفظ المحاسبى"

نتائج وتوصيات البحث

أولا: نتائج البحث

خلصت الباحثة إلى العديد من النتائج أهمها:-

١. يعتبر التحفظ المحاسبى من أهم نظريات ومبادئ المحاسبة منذ العديد من السنوات، ومصدر هام من مصادر مصداقية المعلومات الواردة بالتقارير المالية.

٢. اعتاد المحاسبون الأوائل منذ العديد من السنوات على إطلاق مصطلح "الحيطة والحذر" للتعبير عن التحفظ المحاسبى عند أعداد القوائم المالية.

٣. يمكن تمييز نوعين من التحفظ المحاسبى المتعارف عليهم، وهما التحفظ الشرطى والتحفظ غير الشرطى.

٤. هناك وجهتى نظر بشأن التحفظ المحاسبى أحدهما تعارض التحفظ المحاسبى وترى أنه يؤدى إلى ازدواجية فى إعداد التقارير المالية ، تلك الازدواجية تظهر فى الاعتراف المؤجل للأرباح والفورى للخسائر، كذلك فأنه يتناقض مع خاصية الملائمة المعلوماتية .

٥. وجهة النظر الاخرى تؤيد التحفظ المحاسبى لتعدد مزاياه حيث أنه يعتبر مقياساً لشفافية إعداد التقارير المالية وسند لمراقبى الحسابات ضد الدعاوى القضائية المرفوعة ضدهم، كما أن التحفظ المحاسبى يفيد مستخدمي المعلومات المالية فى الحصول على المعلومة المناسبة فى التوقيت المناسب ، كما أنه يحسن من كفاءة العقود.

٦. توجد العديد من العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبى منها كفاءة المراجعة ، لجان المراجعة ، الحوكمة ،ومن العوامل المؤثرة سلباً على التحفظ المحاسبى ما أتفق على تسميته بالمحاسبة الإبداعية .

٧. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبى وممارسات المحاسبة الإبداعية

٨. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبى وكفاءة مراقب الحسابات.

٩. العلاقة بين الإطار المقترح بمحاوره الأربعة والخاصة بزيادة كفاءة مراقب الحسابات من خلال مجموعة من العوامل التى تساعد على تفعيل دور مراقب الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى، وذلك فى ضوء الالتزام بالمعايير الدولية ،بالإضافة الى محورى لجان المراجعة والحوكمة، هى علاقة موجبة بمعنى أن الإطار المقترح يؤدى تطبيقه إلى تفعيل دور مراقب الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى فى ضوء المعايير الدولية ، مما يؤدى الى زيادة ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية.

ثانياً: توصيات البحث

١. ضرورة اهتمام المجتمع المصرى بتطبيق كافة الآليات التى تساعد على زيادة الأخذ بسياسات التحفظ المحاسبى ، وخاصة فى ظل الممارسات السيئة لبعض الشركات والتى تؤثر على سوق الأوراق المالية المصرى .

٢. الاهتمام بالمعايير الدولية وهو ما تقوم به الجهات المعنية فى مصر بالفعل بالقيام به، ولكن ما نوصى به ضرورة تفعيل قوانين حماية المستثمر على أرض الواقع حتى تتحقق الاستفادة الممكنة من تلك المعايير بشكل واقعى.

٣. قيام الباحثين بتناول نواحى محاسبية أخرى خاصة بالتحفظ المحاسبى ولعل يكون قياس ومقارنة التحفظ المحاسبى بين القطاعات الصناعية المختلفة ، والمسجلة وغير المسجلة بالبورصة أحد تلك النواحى .

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

١. د. عبد الوهاب نصر ،" خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، الجزء الأول، (الاسكندرية ، الدار الجامعية ، بدون سنة نشر) ، ص٥٩

ب. الدوريات

١. د.آمال محمد محمد عوض ، " دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبى فى معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية "، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، العدد الثانى ،ابريل ٢٠١٠، ص٩١-١٤٥

٢. أ. أمانى حسين ، " لجان المراجعة فى الشركات وأهميتها " **مجلة المحاسب** ، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ، العدد السادس ، ابريل ٢٠٠٠، ص٢٠-٢١

٣. د.أيمن أحمد شتيوي" تأثير مخاطر الدعاوي القضائية علي ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمة بالتلاعب: بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية، **مجلة الإدارة العامة** – المجلد الخمسون – العدد الرابع – سبتمبر ٢٠١٠.

٤. د. جورج دانيال غالى ، " دور لجنة المراجعة فى تحسين جودة التقارير المالية دراسة ميدانية ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثالث ، يوليو ١٩٩٨، ص ٥٥٩- ٥٦٤

٥. د. مدثر طه أبو الخير ، "المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبى بالتطبيق على الشركات المتداولة فى سوق الأسهم المصرية" ، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ٢٠٠٨، ص٧

٦. د. عبد الرحمن عبد الفتاح محمد ، "دور المعايير المحاسبية فى الحد من الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات بالقوائم المالية المنشورة" دراسة ميدانية ، مجلة الفكر المحاسبى ، العدد الثانى -١، السنة الرابعة عشر ، ص ٧١

٧. د. فواز سفير القثامى ، د. توفيق بن عبد المحسن الخيال ، " إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة السعودية – دراسة تطبيقية ، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** ، المجلد (٤٧) ، عدد (١)، ٢٠١٠ ، ص ٢٤١- ٢٦٠

ج.أخرى

١. قرار وزير الاستثمار المصرى رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ ، معايير المحاسبة المصرية

٢. - الوقائع المصرية ، العدد ٥٣(تابع) فى ١٠/ ٣/ ٢٠٠٤

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

A.Periodicals:

1. Anwer Ahmed& Scott Duellman, "Evidence on the Role of Accounting Conservatism in Monitoring Managers ' Investment Decisions", **www.ssrn .com,** November 2007
2. Brian W.Mayhew &Joel E.Pike,"Does Investor Selection Enhance Auditor Independence **,www.ssrn .com**, 2002, p.5
3. Caitlin Ruddock, Sarah J. Taylor& Stephen L. Taylor , Nonaudit Services And Earnings Conservatism: Is Auditor Independence Impaired؟ ***Contemporary Accounting Research*** Vol 32,No. 3,2006, Pp. 701

4. Charles Piot & Rémi Janin," Audit Quality and Earnings Management in France", www.ssrn .com *July 2005,*
5. Charles Piot, Pascal Dumontier& Rémi Janin, "IFRS Consequences On Accounting Conservatism Within Europe:The role of Big 4 auditors",www.ssrn.com, August 2011
6. Connie L Becker; Mark L Defond;& James Jiambalvo; K R Subramanyam,"The Effect of Audit Quality on Earnings Management",**Contemporary Accounting Research** ؛ Spring 1998; 15, 1; ABI/INFORM Global
7. David Gwilliam& Richard H.G.Jackson " Fair Value In Financial Reporting: Problems And Pitfalls In Practice",A Case Study Analysis Of The Use Of Fair Valuation At Enron ,"**www. Science Direct.com**, 2008 , P.6
8. David S. Jenkins*, Gregory D. Kane and Uma Velury, "Earnings Conservatism and Audit Quality:An Examination of the Late 199٠s" **www.ssrn.com**,2007
9. Fernando Penalva ,Beatriz García Osma & Juan Manuel García Lara," Board of directors 'characteristics and conditional accounting conservatism:Spanish evidence" **www.ssrn.com**,2005
10. Ferdinand A.Gul, Bin Srinidhi & Tony Shieh"The Asian Financial Crisis, Accounting Conservatism And Audit Fees: Evidence From Hong Kong,**www.ssrn.com**,2008

11. Gary C. Biddle, Mary L. Z. Ma ،*Frank M. Song "Accounting Conservatism and Bankruptcy Risk", **www.ssrn.com** July 20, 2011
12. *Gopal V Krishnan* & *Paul K Chaney*, audit quality and the pricing of discretionary accruals , **www.ssrn.com** may 2002
13. -----------------------------------, "Did Houston Clients Of Arthur Andersen RecognizePublicly Available Bad News In A Timely Fashion ?**www.ssrn .com** ,may 26,2004
14. ______________________________," Did Earnings Conservatism Increase for Former Andersen Clients? / Discussio", **Journal of Accounting, Auditing & Finance.** Boston: Spring 2007. Vol. 22, Iss. 2; pg. 141(2006)
15. ------------------------- "Does The Sox Definition Of An Accounting Expert Matter?The Association Between Audit Committee Directors'Accounting Expertise And Accounting Conservatism", **www.ssrn.com** July 26, 2007
16. Gerald J. Lobo, Jian Zhou," Did Conservatism in Financial Reporting Increase after the Sarbanes-Oxley Act? Initial Evidence", **www.ssrn .com** 2006
17. Hollis Ashbaugh,et al," Do Non- Audit Services Compromise Auditor Independence ? Further Evidence, **Www.Ssrn.Com** , 2002
18. Jane Hamilton, Caitlin Ruddock, Donald Stokes& Stephen Taylor," Audit Partner Rotation, Earnings Quality and Earnings Conservatism", **www.ssrn.com** October 10, 2005,

19. Jere R. Francis, and Dechun Wang," The Joint Effect of Investor Protection and Big 4 Audits on Earnings Quality Around the World' **www.ssrn.com**September 7، 2006.

20. Jeong-Bon Kim* and Liandong Zhang," Does Accounting Conservatism Reduce Stock Price Crash Risk؟Firm-level Evidence, ,**www.ssrn.com**, February 2010

21. Lee-Seok Hwang, Ching-Lih Jan," Differences in Conservatism betweenBig 8 and non-Big 8 Auditors", Monday, **http://ssrn.com** August 13, 2001

22. Lawrence A. Cunningham, "Rediscovering Board Expertise: Legal Implications Of The Empirical Literature", **http://ssrn.com** October 24, 2007

23. Linda A. Myers,Jaime Schmidt And Mike Wilkins, "An Investigation Of Recent Changes In Going Concern Reporting Decisions Among Big N And Non-Big N Auditors" **http://ssrn.com**, August 2011

24. loren b.johannesb & yifan z ," creative accounting or creative destruction?firm-level productivety growth in Chinese manufacturing, **journal of development economics** ,2009, p.4

25. Manuel Cano-Rodríguez," Big Auditors, Private Firms And Accounting Conservatism Spanish Evidence, **http://ssrn.com,** 2010

26. Margaret woods, Christ opher Humphrey,kevindowd and yu-lin liu,"crunch time for bank audits " , **managerial auditing journal**, vol.24, n0.2, 2009, p3.7

27. Mark L .Defond And James Jiambalvo " 'Factors Related To Auditor-Client Disagreements Over Income-Increasing Accounting Methods,**Contemporary Accounting Research** ,Spring 1993,P.415

28. Michael Raith, "An Agency Theory of Conservative Accrual Accounting", Electronic copy available at: **http://ssrn.com,** August 2009

29. Pankaj K. Jain, Zabihollah Rezaee, "The Sarbanes-Oxley Act Of 2002 And Accounting Conservatism", **,www.ssrn.com**, , May 2004

30. Paul Chaney, Debra Jeter," Self-Selection of Auditors and Size Nonlinearities in Audit Pricing", **http://ssrn.com** February 4, 2005

31. Ray Ball & Lakshmanan Shivakumar ,"Earnings quality in UK private firms:comparative loss recognition timeliness",**journal of accounting & economics ,www .sciencedirect.com**,2005,p83-128

32. Wayne Guay& Robert Verrecchia, "Discussion of an economic framework for conservative accounting and Bushman and Piotroski" **http://ssrn.com** , 1 March 2006

B. Other

1 - PCAOB," auditing fair value ,standing advisory group meeting**, yahoo**, 2004 .p.5

جامعة السويس

كلية التجارة

قائمة الاستقصاء

الأستاذ الفاضل/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يتم إجراء دراسة ميدانية كجزء من البحث الذى يحمل عنوان إطار مقترح لتفعيل دور مراقبى الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى فى ضوء معايير التقارير الدولية IFRS "دراسة ميدانية " ، وذلك بهدف التعرف على مدى تأثير الإطار المقترح على زيادة الأخذ بالتحفظ المحاسبى وتفعيل دور مراقب الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى كهدف رئيسى ينبثق منه مجموعة من الاهداف الفرعية وهى:-

١. دراسة انتقاديه تحليلية للتحفظ المحاسبى فى ظل ممارسات المحاسبة الإبداعية.
٢. دراسة تحليلية لدور مراقبى الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى، فى ضوء آليات مختلفة مثل معايير التقارير الدولية IFRS ولجان المراجعة وحوكمة الشركات .
٣. إجراء دراسة ميدانية للإطار المقترح فى مجال التحفظ المحاسبى .

ولذا فان الباحثة ترجو من سيادتكم التكرم بالتعاون معها من خلال الرد على الأسئلة الواردة بهذا الاستقصاء المتعلق بالدراسة المذكورة، حيث تمثل إجابتكم أحد الدعائم الأساسية للبحث وما يسفر عنه من نتائج ، علما بأن ما تقدموه من آراء ووجهات نظر سوف يحظى بالسرية التامة ولن يستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى فقط.

ولكم جزيل الشكر ووافر الاحترام والتقدير ،،،،

الباحثة

منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية

كلية التجارة بالسويس

القسم الأول: معلومات عن المستقصى منهم

الاسم (إذا رغبت):

المؤهل العلمى :

الوظيفة :

جهة العمل :

مدة الخبرة :

القسم الثانى

س١: وضح مدى موافقتكم على تؤثر التحفظ المحاسبى بمجموعة العوامل التالية:

البيـــــان	المقياس				
	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
١.جودة عملية المراجعة وكفاءة مراقبى الحسابات					
٢.الركود الاقتصادى والتغييرات الضريبية والعمليات السياسية والبيئة القانونية للدولة					
٣.الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية					
٤.قوانين حماية المستثمر					
٥. قانون الشركات وما به من حماية لحملة الأسهم					
٦.قوانين سوق الأوراق المالية					
٧.تقييم المفردات بالقوائم المالية وفقا للقيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية					
٨.الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات					
٩.الالتزام بإنشاء لجان المراجعة فى					

٩.الالتزام بإنشاء لجان المراجعة فى الشركات					
١٠.الخدمات الإضافية التى يقدمها مراقب الحسابات والتى منها الخدمات الاستشارية الإدارية					
١١.عوامل أخرى لم تذكرها الباحثة :					

س٢: هناك عدد من العوامل التى تساعد على الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، وضح مدى موافقتكم على ذلك .

البيـــــان	المقياس				
	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
١. التحفظ المحاسبى والذى يعتبر مرادف لمفهوم الحيطة والحذر ، وما به من اعتراف فورى للخسارة ، والاعتراف بالأرباح عند التحقق منها فقط .					
٢.جودة المراجعة واستقلال مراقب الحسابات عن الإدارة					
٣. الالتزام بإنشاء لجان المراجعة فى الشركات					
٤. الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات					
٥.القوانين المنظمة فى الدولة ، مثل قوانين سوق الأوراق المالية ، وقوانين الشركات					
٦.عوامل أخرى:					

س٣: فيما يلى مجموعة من العوامل التى تزيد من كفاءة مراقب الحسابات واستقلاله وجودة عملية المراجعة ، فما هى درجة موافقتكم على العوامل التالية:

البيـــــان	المقياس				
	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
١.التناوب الالزامى لمراقبى الحسابات ، فى مراجعة بيانات العملاء حتى لا يرتبط مراقب الحسابات بالعميل لفترة طويلة تؤثر على استقلاله					
٢.الحد من تقديم مراقب الحسابات للخدمات الإضافية					
٣.السعى لتكوين مكاتب المراجعة الكبرى ، لما لها من دور فى تدريب مراقبى الحسابات وزيادة كفاءتهم					
٤.وضع قواعد عامة حول أتعاب المراجعة، مما لا يجعل مراقب الحسابات فى موضع التبعية لعميله					
٣. نقاط أخرى للإضافة:-					

س٤: الإطار المقترح بمحاوره الأربع يساعد على تفعيل دور مراقب الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى وفقا للمعايير الدولية ، فما هى درجة موافقتكم على تلك المحاور ودورها فى زيادة مستويات التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية :

البيـــان	المقياس				
	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
١.مراعاة متطلبات التحفظ المحاسبى وفقا لمعايير التقارير الدولية IFRS					
٢. تطوير إمكانيات وأدوات مراقب الحسابات (عن طريق الحفاظ على استقلاله، وتشجيع مكاتب المراجعة الصغرى على سياسات الاندماج)					
٣. زيادة فعاليات حوكمة الشركات					
٤. السعى لإنشاء وتفعيل دور لجان المراجعة					
نقاط أخرى					

التحليلات الإحصائية

إختبار الفرض الأول

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
y1	1.6000	.4125	154
X1	1.5792	.3628	154

Correlations

		y1	X1
Pearson Correlation	y1	1.000	.792
	X1	.792	1.000
Sig. (1-tailed)	y1	.	.000
	X1	.000	.
N	y1	154	154
	X1	154	154

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X2[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Y1

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.792[a]	.628	.625	.2526

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.158	1	7.158	178.100	.000[a]
	Residual	3.818	152	4.019E-02		
	Total	10.976	153			

a. Predictors: (Constant), X2

b. Dependent Variable: Y1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.177	.091		1.944	.054
	X1	.901	.056	.792	16.002	.000

a. Dependent Variable: Y1

اختبار الفرض الثانى

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
y1	1.6000	.4125	154
X2	1.5806	.3766	154

Correlations

		y1	X2
Pearson Correlation	y1	1.000	.808
	X2	.808	1.000
Sig. (1-tailed)	y1	.	.000
	X2	.000	.
N	y1	154	154
	X2	154	154

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X2[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Y1

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.808[a]	.652	.648	.2005

a. Predictors: (Constant), X2

اختبار الفرض الثالث

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
y1	1.6000	.4125	154
X2	1.5806	.3766	154

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.190	.362		-.524	.602
	X2	1.055	.079	.808	13.345	.000

a. Dependent Variable: Y1

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X2[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Y1

Model Summary

Mode	R	R Squa	Adjuste R Squar	Std. Error the Estim	Change Statistics				
					R Squa Change	F Chang	df1	df2	Sig. F Chan
	.929	.863	.862	.1534	.863	953.93	1	152	.000

a. Predictors: (Constant), x3

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	22.461	1	22.461	953.938	.000[a]
	Residual	3.579	152	2.355E-02		
	Total	26.040	153			

a. Predictors: (Constant), x3

b. Dependent Variable: Y1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-50.957	1.702		-29.945	.000
	X3	26.400	.855	.929	30.886	.000

a. Dependent Variable: Y1

تقييم الاعتمادية لمتغيرات الدراسة

(y1) تقييم اعتمادية

Reliability Coefficients

N of Cases = 154.0 N of Items = 10

Alpha = .8010

(x1) تقييم اعتمادية

Reliability Coefficients

N of Cases = 154.0 N of Items = 5

Alpha = .7659

(x2) تقييم اعتمادية

Reliability Coefficients

N of Cases = 154.0 N of Items = 4

Alpha = .9820

(x3) تقييم اعتمادية

Reliability Coefficients

N of Cases = 154.0 N of Items = 4

Alpha = .7661